أثر القراءات
في تنوع استعمالات "لا"
"دراسة وظيفية تركيبية"

دكتور

حمدي صلاح الهدهد

أستاذ أصول اللغة المشارك في قسم اللغة العربية

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في

جامعة طيبة بالمدينة المنورة

أستاذ أصول اللغة المساعد في قسم أصول اللغة

بكلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ ﴾ {الكهف: ١} والصلاة والسلام على الموسوم بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ٤٦ ﴾ {الأحزاب: ٤٥ – ٤٦} صلاة دائمة وسلاما متصلا إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن القراءات القرآنية كانت ولا تزال رافدا من أهم روافد الدراسات اللغوية؛ المتعلقة تعلقا مباشرا بلغة القرآن الكريم؛ التي تفيض أسرارا وتنطق إعجازا، وقد حاول أسلافنا الكشف عن درر نفيسة ومعان بديعة، قوامها اختلاف القراءات القرآنية؛ والذي يمتاز بكونه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد؛ إذ القراءات المتواترة قرآن، ولا يليق أن يوجد في القرآن متضادات ولا متناقضات؛ وهو الاختلاف المذموم المشار إليه بقوله:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢ ﴾ {النساء: ٨٢} .

وتأتي هذه الدراسة منطلقة من مبدأ اختلاف التنوع في القراءات العشر المتواترة؛ محاولة الكشف عن أثر هذا التنوع في وظيفة إحدى أدوات المعاني

في اللغة؛ ألا وهي "لا" – مبرزة مدى تأثير تنوع وظيفة هذه الأداة في نمط التركيب، وكيف تتضافر ألوان هذا التنوع في إبراز المعنى المقصود؛ وعليه جاء عنوان البحث:

(أثر القراءات في تنوع استعمالات "لا" دراسة وظيفية تركيبية)

فالدراسة الوظيفة مرتبطة بالأداة "لا" والدراسة التركيبية مرتبطة بانعكاسات وظيفتها على التركيب؛ فالأدوات ليست دالة على معان معجمية، وإنما تشترك جميعا في معنى وظيفي عام هو (التعليق) ثم تختص كل أداة أو مجموعة بمعنى خاص؛ كاختصاص أدوات النفي بالنفي، وأدوات الاستفهام بالاستفهام، ثم إن مجموعة الأدوات التي تشترك في معنى خاص، تختص كل أداة بمعنى أخص، فـ (لن) و (لم) تشتركان في التعليق، ثم في النفي، ثم تختص الأولى بنفي المستقبل والثانية بنفي الماضي وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد كثير من الأدوات بِنيَتُها واحدة ولكن لها أكثر من وظيفة دلالية؛ كالأداة التي معنا "لا" فإنها تأتي تارة لنفي العام، وتارة لنفي الخاص، وتارة متقارضة في المعنى مع أداة أخرى؛ كتقارضها مع "لعل" وتارة تكون للنهي، وتارة تكون للعطف؛ وهو ما يجعل وضع هذه الأداة وأشباهها تحت ما يسمى بـ "المشترك الحرفي".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

إذ جاءت المقدمة كاشفة عن أهمية الموضوع وخطته ومنهجه، والتمهيد موجزا لـ"**استعمالات "لا" في التراث العربي**"، والمبحث الأول خاصا ب " **أثر القراءات في تنوع استعمالات " لا " بين النفي العام**

والنفي الخاص" وقد تضمن الحديث عن خمسة مواضع إجمالا وموضعين تفصيلا، وجاء المبحث الثاني معنونا بـ " **أثر القراءات في تنوع استعمالات "لا" بين النفي والنهي"** وقد اندرج تحته خمسة مواضع، أما المبحث الثالث فقد اختص بالحديث عن " **أثر القراءات في تنوع استعمالات "لا" بين النفي والزيادة"** وقد تضمن الحديث عن موضع واحد. وجاءت الخاتمة معددة لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ثم ذيل البحث بقائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ قام بحصر المواضع التي تنوعت فيها استعمالات "لا" تبعا لتنوع القراءات- من أحد كتب الرواية في القراءات العشر، وهو كتاب "النشر في القراءات العشر" للعلامة محمد بن الجزري، ثم قامت بجمع ما أدلى به أسلافنا من علماء الاحتجاج للقراءات والمفسرين في كل موضع، ثم صاغت أقوال العلماء وعرضتها وناقشتها ورَجَّحَت واستنبطت وأضافت.

والدراسة تُؤَمِّلُ أن تكون قد أضافت نذرا يسيرا إلى ما قدمه أسلافنا، وحسب الباحث أنه بذل الطاقة، وشحذ الهمة، وقبل هذا وذاك أخلص النية؛ فإن اجتهد وأصاب فهو أفقر عباده لأجرين، وإن أخطأ فحسبه أن خطأه لم يكن عن قصد؛ فالتوفيق منه وحده.

وصلى الله وسلم وبارك على خير الورى، سيد الثقلين ونور العينين – محمد بن عبد الله، النبي المجتبى وعلى آله وصحبه ومن اهتدى.

تمهيد

استعمالات "لا" في التراث العربي

تجدر الإشارة بصورة موجزة إلى استعمالات "لا" في العربية؛ وفق ما ورد في التراث العربي؛ حتى يتسنى لنا تصور الإطار النظري لهذه الاستعمالات؛ ومحاولة تطبيقه على ما روي من القراءات المتواترة.

"لا" أقدم أدوات النفي في العربية، تدخل على الأسماء والأفعال([1])، تكون عاملة وغير عاملة، تتعدد وظائفها النحوية والدلالية، وكلام كتب أدوات المعاني فيها يطول ويقصر، ولكن يُكتفَى بما ذكره الزجاج لتقدمه ووجازته مع وفائه بالغرض؛ إذ يقول: "لا: لها أربعة مواضع؛ تكون جحدا، وعطفا، ونهيا، وحشوا وصلة.

فالجحد([2]): لا رجلَ في الدار. والعطف بمنزلة "لم" وذلك أن "لم" إنما تقع على الأفعال المضارعة؛ فكل ما جاز دخول "لم" عليه حسُن دخول "لا" عليه؛ فتقول: أمر بعبد الله لا بزيد، ولو قلت: مررت بعبد الله لا بزيد – لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها المستقبل لا في الماضي؛ وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان ولا يُنفَى وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال. قال البصريون: "لا" تعطف بنفسها وبالواو معها، وإنما كان ذلك فيها دون أخواتها؛ لأن "لا" قد تكون للنفي....فلم تُخَلُص في باب النسق؛ فلذلك قويت

---

[1]) معاني النحو (٤/٥٨٠) د. فاضل صالح السامرائي.ط.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببغداد.نشر ١٩٩٠م.

[2]) هو مصطلح كوفي يرادف "النفي" عند البصريين.

بالواو..... وأما كونها صلة؛ فقولك: ما رأيت زيدا ولا عمرا، وإنما تريد زيدا وعمرا.... والنهي؛ قولك: لا تركب، وما أشبه ذلك."([1])

ونلاحظ أن الزجاج اقتصر على بيان الجانب الوظيفي الدلالي لـ "لا" ولم يتعرض للوظيفة النحوية لها، وهو منهج يتسق مع هدف كتابه الذي أسماه (حروف المعاني) وعليه فـ "لا" من الأدوات متعددة الوظائف، وتُعَدُّ من قبيل المشترك الحرفي.

وقد حصرت الدراسة عددا من المواضع القرائية التي تنوعت فيها وظيفة "لا" تبعا لتنوع القراءة، وستأتي هذه المواضع في ثلاثة مباحث:

[1]) حروف المعاني (٣١) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تح/ د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة . الأردن.

المبحث الأول

أثر القراءات في تنوع استعمالات " لا " بين النفي العام والنفي الخاص

الفرق بين "لا" العاملة عمل "ليس" والعاملة عمل "إنَّ" من حيث العمل واضح من خلال نسبة "لا" إلى كل منهما، ولكن السؤال: هل ثمة فرق دلالي بين "لا" في كلتا الحالتين؟

الحقيقة أن الأمر مختلف فيه، ويمكن إيجاز هذا الخلاف على النحو الآتي:

أولا: رأي يرى أن ثمة فرقا دلاليا بينهما، وبيانه: أن العاملة عمل "إنَّ" تكون للنفي العام أو المطلق، ويسمونه "نفي التبرئة" في حين أن العاملة عمل "ليس" تكون للنفي الخاص، يقول المالقي: "فإن دخلت "لا" على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف؛ فلا يخلو أن يراد النفي الخاص أو النفي العام، فإن أُرِيد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحو: "لا رجل" في الدار ولا امرأة" ..... فإن أريد النفي العام، فلا يخلو أن يفصل بين "لا" وما تدخل عليه أو لا يفصل؛ فإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم التكرار لها؛ كقولك: لا في الدار رجل ولا لك مال.... وإن لم يفصل فلا يخلو أن يكون لما بعدها عامل مقدر، أو لا يكون؛ فإن كان بقي على عمله فيما بعدها؛ كقولك في غير معنى الدعاء: "لا أهلا ولا رحبا" أي: لا أصادف أهلا ولا رحبا.....فإن لم يكن له عامل مقدر بني على الفتح، وجاز أن تُكَرَّرَ تارة؛ كقولك: لا رجلَ في الدار ولا امراة".....وألا تكرر أخرى كقوله تعالى: ﴿ لَّا

بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ {البقرة:452} وإنما بني معها؛ لأنه افتقر إلى "مِن" مقدرة قبله؛ لأن النفي العام يكون بها؛ فالتقدير: لا من رجل في الدار؛ لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت "من" وتضمنها ما بعدها بني لذلك؛ لأنه ما يتضمن معنى حرف يبنى ما لم يمنعه من ذلك مانع....."([1])

ثانيا: وهو رأي يتفق في جانب كبير مع الرأي الأول؛ إلا أنه قطع بدلالة العاملة عمل "إنَّ" على نفي الجنس، في حين جعل دلالة العاملة عمل "ليس" احتمالية في دلالتها؛ إذ يمكن أن تدل على نفي الوحدة (الخاص) أو نفي الجنس (العام) يقول ابن هشام: "إذا قيل: لا رجلَ في الدار-بالفتح-تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: بل امرأة، وإن قيل بالرفع-تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: بل امرأة، وعلى الثاني: بل رجلان أو رجال، وغلط كثير من الناس؛ فزعموا أن العاملة عمل "ليس" لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير...."([2])

ثالثا: يرى فريق أنه لا فرق بينهما في المعنى، وأن العمل الإعرابي لا يعدو كونه من قبيل اختلاف اللهجات، يقول عمايرة: "...ولكن من ينظر في

---

[1]) رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص ٢٦٣،٢٦٤) للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ت ٧٠٢هـ تح/ أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

[2]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري . تح/ د. عبد اللطيف محمد الخطيب (٢٩٦/٣ وما بعدها) الطبعة الأولى ٢٠٠٠م الكويت سلسلة التراث العربي.

هذه الأداة – يجد بأنها عنصر نفي ليس غير، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها؛ فتارة تقتضي ضمة وأخرى فتحة، بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أما المعنى فواحد تقريبا على الرغم مما يقوله النحاة في مصطلحاتهم، بأنها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة ومع الاسم المنصوب للجنس، ومعناها هو النفي المطلق....."([1])

وملخص الآراء الثلاثة يمكن بيانه في النقاط الآتية:

١-أنه لا خلاف بين جميع الآراء في أن "لا"" لا يبرحها معنى النفي في كل الأحوال على تنوعه.

٢- كما أنه لا خلاف بينها في أن العاملة عمل "إن" لها وظيفتان: الأولى: نحوية متمثلة في أن ما بعدها يكون مبنيا على الفتح في محل نصب اسم "لا" وخبرها يكون مرفوعا. والثانية: دلالية متمثلة في أن دلالتها على النفي المطلق دلالة قطعية لا ظنية.

٣-أما "لا"" العاملة عمل "ليس" فلا خلاف بين الآراء الثلاثة في دلالتها على النفي؛ وإنما الخلاف في طبيعة هذه الدلالة؛ فرأي يقطع بدلالتها على النفي الخاص، ورأي يقطع بترادفها في الدلالة مع "لا" العاملة عمل "إنَّ" . والثالث يُخْضِع دلالتها للسياق؛ فقد تترادف مع "لا" العاملة عمل "إنَّ" وقد تكون دلالتها على النفي الخاص.

٤-كما أنهم اختلفوا في غير الناصبة؛ فبعضهم يرى أن لها أثرا نحويا كليس، وبعضهم يرى إهمالها، واقتصار وظيفتها على الناحية الدلالية.

---

[1]) في التحليل اللغوي (ص ١٦٧) د. خليل أحمد عمايرة. مكتبة المنار بالأردن. الأولى ١٩٨٧م.

والذي تذهب إليه الدراسة أن الأمر خاضع للسياق، فقد يكون تعدد الوظيفة النحوية له أثر في المعنى وقد لا يكون.

وقد حصر ابن الجزري المواضع التي تنوعت القراءات فيها بين "لا" العاملة عمل "إنَّ" والأخرى المختلف في إعمالها عمل "ليس" في مكان واحد؛ فقال: " واختلفوا في تنوين ﴿فَلَاخَوۡفٌعَلَيۡهِمۡ﴾ و﴿فَلَارَفَثَوَلَافُسُوقَ وَلَاجِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ {ال بقرة:٧٩١} و﴿ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَاخُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌۗ﴾ {ال بقرة:452} من هذه السورة، و ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَاخِلَٰلٌ﴾ إبراهيم: ٣١} و ﴿لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ ٢٣﴾ {الطور: ٢٣} فقرأ يعقوب ﴿فَلَا خَوۡفٌعَلَيۡهِمۡ﴾ حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين، وقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان ﴿فَلَارَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ بالرفع والتنوين وكذلك قرأ أبو جعفر ﴿وَلَاجِدَالَ﴾ وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير تنوين، وكذلك قرأ ابن كثير والبصريان ﴿ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌۗ﴾ {ال بقرة:452} و ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَاخِلَٰلٌ﴾ إبراهيم: ١٣ } و ﴿ لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ ٢٣﴾ {الطور: ٢٣} وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين في الكلمات السبع.." (١)

---

١) ينظر: النشر (٢/٢١١) لابن الجزري ، تح/ علي محمد الضباع، ط. دار الكتب العلمية. بيروت

التوجيه:

تنوعت آراء العلماء في توجيه تلك المواضع، ويمكن حصر هذا التنوع في اتجاهين:

الاتجاه الأول: **يرى أصحابه أنه لا فرق في المعنى بين "لا" في الحالين، ومن أصحاب هذا الاتجاه – الفراء؛ إذ يقول: "وأما قوله: "﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ يقال: إن الرفث: الجماع، والفسوق: السِباب، والجدال: المماراة فِى الْحَجِّ؛ فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة؛ إلا مجاهدا– فإنه رفع (الرفث والفسوق) ونصب (الجدال). وكلّ ذلك جائز. فمن نصب أتبع آخِر الكلام أوّلَه، ومن رفع بعضا ونصب بعضا؛ فلان التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون. ولو نصب (الجدال) بالنون لجاز ذلك فى غير القرآن؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنونٍ، فإذا عطفوا عليها بـ "لا" كان فيها وجهانِ، إن شئت جعلت "لا" معلَّقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون؛ لأن "لا" فى معنى صِلةٍ، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتها، ولم تكن معلَّقة فتنصبَ بلا نونٍ؛"([1])**

فالفراء يرى أن معنى النفي العام لا يبرح "لا" سواء أتى ما بعدها مبنيا على الفتح أو مرفوعا؛ إلا أنه يؤكد أن قراءة النصب بالفتح في الألفاظ الثلاثة يقتضي عدم الاستغناء عن "لا" ألبتة، وعليه يكون التركيب عبارة عن ثلاث جمل، فـ (لا رفثَ) جملة، و(لا فسوق) جملة و(لا جدال) جملة وتكون "الواو" عاطفة للجمل.

---

[1]) معاني القرآن (١/١٢٠) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب. الثالثة ١٩٨٣م.

بينما إذا تكررت "لا" وجاء ما بعدها مرفوعا منونا، يجوز في "لا"" ما بعد الأولى وجهان:

الأول: أن تكون صلة، وهو ما يعبر عنه عند بعضهم بمصطلح الزيادة، وعليه يمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بأداة العطف، فيجوز أن تقول – في غير القرآن – (فلا رفثٌ" وفسوقٌ" وجدالٌ") وعليه يكون نفي "لا" الأولى منسحبا على الألفاظ الثلاثة، ويكون التركيب جملة واحدة، والمعطوفات من قبيل المفردات.

الثاني: أن تنوي بها الابتداء، وعليه لا يمكن الاستغناء عنها، ويكون التركيب مكونا من ثلاث جمل، كالحال في قراءة الفتح.

وحاصل القول: أن "لا" في حالة فتح ما بعدها لها وظيفتان: دلالية: التبرئة "النفي العام" . ونحوية: كونها تعمل فيما بعدها كـ (إنَّ). أما في حالة رفع ما بعدها؛ فليس لها إلا وظيفة دلالية (النفي العام) ولا عمل لها.

وقد صرح الأزهري بأن الرفع لغة جيدة؛ إذ يقول: "من قرأ ﴿ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾ بالنصب؛ فهو على التبرئة، ومن رفع ونون؛ فهي لغة جيدة – إذا تكررت "لا" .."([1]) وتصريحه بكون الرفع والتنوين لغة جيدة يوحي بأن ذلك الاختلاف يمكن وضعه تحت اختلاف اللهجات. ويؤكد ذلك ما ورد في عدد من المعجمات العربية؛ إذ جاء في لسان العرب: "وإذا أَعَدْت "لا" كقوله: ﴿ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾ فأنت بالخيار، إن شئت نصبت بلا

[1]) معاني القراءات (ص ٨٤) لأبي منصور الأزهري. تح/ محمد عيد الشعباني. دار الصحابة للتراث–القاهرة ط.٢٠٠٧م.

تنوين، وإن شئت رفعت ونونت، وفيها لغات كثيرة سوى ما ذكرنا."([1]) وما ذهب إليه الفراء والأزهري وغيرهما قال به عدد لا بأس به من العلماء.([2]) كما تؤكد الدراسة أن هذا هو الاتجاه الغالب من خلال رصدها لأقوال العاماء في كل موضع من المواضع الخمسة، بل اكتفى بعضهم بما ذكره في أحد المواضع وأحال إليه.

ولكن رصدت الدراسة – بصورة بارزة – تباينا في الآراء في بعض من هذه المواضع، ولا سيما في موضعي: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ بينما لم يبرز هذا التباين في المواضع الأخرى.

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أن ثمة فرقا بين القراءات الواردة في كل موضع، إلا أن هوة الخلاف قد بدت واضحة في موضعين من جملة المواضع المذكورة، ومن ثم سيتم التركيز عليهما– كل موضع على حدة؛ حتى يمكننا الوقوف على الفرق الدلالي بين القراءتين؛ لارتباط كل موضع بسياق دلالي مختلف.

---

[1]) لسان العرب (٣٦٤/١٥) وينظر: تاج العروس (٤٧٧/٤٠)

[2]) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها المشهور بالحجة لابن خالويه (ص ٩٤، ٩٩) تح/ د عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط. الأولى ١٩٩٢م. وحجة القراءات لأبي زرعة (ص ١٤١،وما بعدها) تح/ سعيد الأفغاني . طبعة مؤسسة الرسالة . الثانية ١٩٧٩م. في التحليل اللغوي (ص ١٦٧) د. خليل أحمد عمايرة

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿فَلَاخَوۡفٌعَلَيۡهِمۡ﴾ وكذلك قَالَتَعَالَىٰ:﴿لَا خَوۡفٌعَلَيۡكُمۡوَلَآ أَنتُمۡتَحۡزَنُونَ ٤٩﴾ حيث وقعا في القرآن الكريم؛ فقد قرأ يعقوب بالفتح في (خوف) والباقون بالرفع والتنوين.([1])

الذين فرقوا بين القراءتين في المعنى اتفقوا على أن "لا" في قراءة الفتح لها وظيفة نحوية، واختلفوا في قراءة الرفع؛ فمن ذاهب إلى أنها عاملة عمل "ليس" ومن ذاهب إلى إهمالها، وستتضح هذه الرؤى في تناولنا التفصيلي.

قال ابن عطية: " ﴿فَلَاخَوۡفٌ﴾ نصب بالتبرئة، ووجهه: أنه أعم وأبلغ في رفع الخوف. ووجه الرفع: أنه أعدل في اللفظ؛ لينعطف المرفوع من قوله

---

[1]) وقد تكرر تركيب(فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ً) في القرآن خمس مرات (البقرة/٣٨، المائدة/٦٩، الأنعام/٤٨، الأعراف/٣٥، الأحقاف/١٣) وتكرر تركيب (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ً) ست مرات (البقرة/٦٢، ٢٧٧،٢٧٤،٢٦٢،١١٢، يونس/٦٢) وتكرر تركيب (لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) مرتين (الأعراف/٤٩، الزخرف/٦٨) وقد اقترن نفي الخوف بنفي الحزن في جميع المواضع، وهو ما ألمح إليه الرازي بقوله: "... لأن زوال الخوف يتضمن السلامة من جميع الآفات وزوال الحزن يقتضي الوصول إلى كل اللذات والمرادات، وقدم عدم الخوف على عدم الحزن؛ لأن زوال ما لا ينبغي مقدم على طلب ما ينبغي...) مفاتيح الغيب (٤٢٧/٣) لأبي عبدالله فخر الدين الرازي. طبعة/ دار إحياء التراث العربي .

(يحزنون) على مرفوع. و"لا" في قراءة الرفع عاملة عمل "ليس" .."([1]) ويستنتج من كلامه أمور:

١-أن النفي في قراءة الفتح أعم وأبلغ، وهو ما يفهم منه ضمنا أن النفي في قراءة الرفع أخص.

٢-أن "لا" في كلتا القراءتين لها وظيفة نحوية؛ فـ "لا" في قراءة الفتح عاملة عمل "إنَّ" وفي قراءة الرفع عاملة عمل "ليس".

٣-حصول المعادلة اللفظية في قراءة الرفع وانتفائها في قراءة الفتح.

وقد وافقه كثير من العلماء في الأولى والثالثة، واختلفوا معه في الثانية؛ يقول أبو حيان: "والرفع على إعمالها إعمال "ليس" ولا يتعين ما قاله، بل الأولى أن يكون مرفوعا بالابتداء لوجهين: أحدهما: أن إعمال "لا" عمل "ليس" قليل جدا، ويمكن النزاع في صحته، وإن صح فيمكن النزاع في اقتباسه. والثاني: حصول التعادل بينهما؛ إذ تكون "لا" قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما..."([2]) وقد كان أوضح في بيان الفرق الدلالي بين القراءتين بقوله: "ووجه قراءة الزهري([3]) ومن وافقه: أن ذلك نص في العموم؛

---

[1]) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/:١١٥) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي . تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد. طبعة/ دار الكتب العلمية – لبنان . الأولى ١٩٩٣م.

[2]) البحر المحيط (٣٢٢/١) لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي . تح/ عادل عبد الموجود وعادل معوض وآخرون . ط. دار الكتب العلمية – لبنان . الأولى ٢٠٠١م. وينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (٥٨٣/١) والتبيان في إعراب القرآن (٢٢/١) لأبي البقاء العكبري

[3]) وهي قراءة الفتح التي قرأ بها يعقوب.

فينفي كل فرد من مدلول الخوف، وأما الرفع فيجوزه وليس نصا؛ فراعوا ما دل على العموم بالنص دون ما يدل عليه بالظاهر."([1])

وقد نحا العكبري منحا آخر في التعامل مع القراءتين؛ إذ حاول بيان وجاهة قراءة الرفع بقوله: "والرفع والتنوين هنا أوجه من البناء على الفتح لوجهين: أحدهما: أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو قوله (ولا هم) لأنه معرفة، و"لا" لا تعمل في المعارف؛ فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك؛ لتتشاكل الجملتان....والوجه الثاني: من جهة المعنى؛ وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية، وليس المراد ذلك، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة ...."([2])

والعكبري اتكأ على علتين: إحداهما وظيفية نحوية، والثانية: وظيفية دلالية، ولن نقف معه عند الأولى لاتفاق جمهرة العلماء على ذلك، أما العلة الثانية فهي تعد إضافة دقيقة للتفريق بين القراءتين في المعنى؛ إذ إن قراءة الرفع على بابها في نفي الخاص، وهو نفي الخوف عنهم في الآخرة، وليس في الدنيا والآخرة، وهو ما أكده بعض المفسرين؛ إذ يقول القرطبي: "والمعنى في الآية: فلا خوف عليهم فيما بين أيديهم من الآخرة، ولا هم يحزنون على ما فاتهم من الدنيا."([3]) بل إن الرازي عدد منازل الخوف في الآخرة بقوله: "وهذا يدل على أن المكلف الذي أطاع الله – تعالى – لا يلحقه خوف في

---

[1]) البحر المحيط (٣٢٢/١)

[2]) التبيان في إعراب القرآن (٢٢/١) لأبي البقاء محب الدين العكبري. تح/ علي محمد البجاوي. إحياء الكتب العربية.

[3]) الجامع لأحكام القرآن (٣٢٩/١) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . تح/ هشام سمير البخاري . دار عالم الكتب بالرياض –السعودية. الأولى ٢٠٠٣م.

القبر، ولا عند البعث، ولا عند حضور الموقف، ولا عند تطاير الكتب، ولا عند نصب الموازين ولا عند الصراط...."([1]) وهو ما يؤكده غير نص من القرآن، من ذلك على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ {البقرة:١٥٥} **ويمكن الاتفاق مع العكبري فيما ذهب إليه؛ إلا أنه يشتم من كلامه تفضيل قراءة الرفع على قراءة الفتح، وهو ما لا يجوز لثبوت تواتر القراءتين، والقراءتان متى ثبت تواترهما لا يجوز تفضيل إحداهما على الأخرى؛ لأن كلتا القراءتين صارتا قرآنا ولا يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض، والأولى أن نبحث عن وجه لكل قراءة، فهو أليق وأكثر فائدة،**

ولعل التحرج من المفاضلة هو ما دفع بعض العلماء إلى القول بتقارب المعنيين في القراءتين؛ إذ يقول الشيرازي: "والمعنيان يتقاربان في أن النفي يراد به العموم والكثرة؛ لأن النكرة فيها عموم، وإذا كانت في النفي فلا نظر في كونها عامة."([2]) بل ذهب ابن عاشور إلى تساوي الدلالة في القراءتين؛ استنادا إلى القرينة؛ فقال: "وبناء الاسم على الفتح نص في نفي الجنس، ورفعه محتمل لنفي الجنس ولنفي فرد واحد؛ ولذلك فإذا انتفى اللبس استوى الوجهان كما هنا؛ إذ القرينة ظاهرة في نفي الجنس."([3]) وما ذهب إليه

---

[1]) مفاتيح الغيب (٤٢٧/٣)

[2]) الموضح في وجوه القراءات وعللها (٢٧٠/١) للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم. تح/ د. عمر بن حمدان الكبيسي. طبعة/ الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة. الأولى ١٩٩٣م.

[3]) التحرير والتنوير (٤٢٩/١) لمحمد الطاهر بن عاشور. طبعة/ دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس ١٩٩٧م.

الشيرازي وابن عاشور لا يشفي الغليل، ولا ينهض دليلا في تجاوز الفرق بين القراءتين من حيث المعنى، إذ أي قرينة استند إليها ابن عاشور؟ وكلام الشيرازي يغلب عليه العموم.

والدراسة يمكنها بيان الفرق بين القراءتين من حيث المعنى بعد تقرير الآتي:

١-النفي بـ "لا"" حال دخولها على الاسم مرتبط بما بعدها؛ فإن جاء ما بعدها مفتوحا؛ فهو نفي تبرئة (عام) وإن كان مرفوعا فهو نفي خاص، وهو رأي الجمهور كما أسلفنا.

٢-بناء على ما سبق؛ فإنه لا يجوز الخروج عنه إلا بقرينة سياقية داخلية كانت أم خارجية.

٣-نفي الخوف عن المؤمنين في التراكيب جميعها، مقصور على ما في الآخرة؛ لثبوت حدوثه لهم في الدنيا كما أسلفنا.

في ضوء هذه النقاط يمكن محاولة فهم العلاقة بين القراءتين على النحو الآتي:

المواضع التي ورد فيها نفي الخوف، والتي بلغت ثلاثة عشر موضعا([1]) لوحظ أن النفي فيها مسبوق بحديث عن التقوى والإيمان والصلاح، ومن الثابت أن أهل التوحيد ليسوا على درجة واحدة في إيمانهم وتقواهم، وما كانت الجنة درجات إلا لتفاوت أهلها في الإيمان والتقوى واليقين.

وعليه فإن قراءة الفتح يخاطب بها من بلغوا في تقواهم أعلى درجات الإيمان واليقين، فهم لا يُصابون بأي خوف في كل مراحل الآخرة، وتأتي قراءة

[1]) سبق ذكرها في الحاشية.

الرفع لتنفي بعضا من مواطن الخوف عمَّن دونهم مرتبة كل على حسب درجته؛ فجاء النفي على بابه في كلتا القراءتين.

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ والقراءات الواردة في هذا الموضع جاءت على النحو الآتي:

١-القراءة بفتح الأسماء الثلاثة. ٢- القراءة بضمها وتنوينها.

٣- القراءة بضم الأولَيْن وفتح الثالث (جدال) .

وقد سبق بيان القارئين بكل صورة من الصور الثلاث.

وحتى يمكننا الوقوف على أثر القراءات في تنوع استعمالات "لا"" في هذا الموضع لابد من محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ما المراد من الألفاظ الثلاثة (الرفث/ الفسوق/ الجدال) ؟

٢-ما مدى ارتباط دلالات هذه الألفاظ بتعدد وظيفة "لا"" الدلالية؟

٣- هل الجار والمجرور ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ خبر للآت الثلاثة، أو خبر لـ "لا" الأخيرة؟ وما مدى ارتباط ذلك بعمل "لا" وإهمالها وفق القراءات الواردة في هذا الموضع؟

أولا: ما المراد من الألفاظ الثلاثة (الرفث، الفسوق، الجدال) ؟

تعددت وجهات نظر العلماء في المراد من هذه الألفاظ الثلاثة؛ وقد حصر الماوردي كل هذه الأقوال ؛ حيث قال: "﴿فَلَا رَفَثَ﴾ فيه ثلاثة تأويلات: *أحدها*: أنه الجماع، وهو قول ابن عمر، والحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وقتادة، والزهري. *والثاني*: أنه الجماع أو التعرض له بمُوَاعَدَةٍ أو

مُدَاعَبَةٍ، وهو قول الحسن البصري. *والثالث*: أنه الإفْحَاشُ للمرأة في الكلام، كقولك: إذا أحللنا فعلنا بك كذا من غير كناية، وهو قول ابن عباس ، وطاوس . ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ فيه خمسة تأويلات: *أحدها*: أنه فِعْلُ ما نُهِيَ عنه في الإحرام، من قتل صيد، وحلق شَعْر، وتقليم ظفر، وهو قول عبد الله بن عمر. *والثاني*: أنه السباب، وهو قول عطاء، والسدي. *والثالث*: أنه الذبح للأصنام، وهو قول عبد الرحمن بن زيد. *والرابع*: التنابز بالألقاب، وهو قول الضحاك. *والخامس*: أنه المعاصي كلها، وهو قول ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وطاووس. ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ فيه ستة تأويلات: *أحدها*: هو أن يجادل الرجل صاحبه، يعني يعصيه، وهذا قول ابن عباس ومجاهد. *الثاني*: هو السباب، وهو قول ابن عمر وقتادة. *والثالث*: أنه المِرَاءُ والاختلاف فِيمَنْ هو أَبَرُّهُم حَجّاً، وهذا قول محمد بن كعب. *والرابع*: أنه اختلاف كان يقع بينهم في اليوم الذي يكون فيه حجهم، وهذا قول القاسم ابن محمد. *والخامس*: أنه اختلافهم في مواقف الحج، أيهم المصيب موقف إبراهيم، وهذا قول ابن زيد. *والسادس*: أن معناه ألاّ جدال في وقته لاستقراره، وإبطال الشهر الذي كانوا ينسؤونه في كل عام، فربما حجوا في ذي القعدة، وربما حجوا في صفر، وهذا قول أبي جعفر الطبري."([1])

بتأمل هذا النص يمكننا تحليل الأقوال الواردة في كل لفظة من الألفاظ الثلاثة على النحو الآتي:

---

[1]) النكت والعيون (١/٢٥٩/٢٦٠) لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي. تح/ السيد عبد المقصود عبد الرحيم. طبعة/ دار الكتب العلمية – لبنان.

١-"الرفث" إما أن يكون دالا على معنى عام، والمقصود بالمعنى العام الدلالة المعجمية للفظ؛ فيكون شاملا للجماع وكل ما يتعلق به من فعل أو قول؛ يقول ابن فارس: " الراء والفاء والثاء أصلٌ واحدٌ، وهو كلُّ كلام يُستَحْيا من إظهاره. وأصلُه الرَّفَثُ، وهو النِّكاح..... والرّفَث: الفُحْش في الكلام....."([1]) وإما أن تكون دلالته خاصة؛ أي: مقصورة على الجماع.

وعليه فالأقوال الثلاثة تؤول إلى قولين.

٢- "الفسوق" المتأمل في الآراء التي أوردها الماوردي يلحظ دورانها – أيضا – بين عموم الدلالة وتخصيصها؛ فالقول بدلالة الفسوق على كل المعاصي: تعميم لدلالته، وهو أصل معناه؛ يقول ابن فارس: " الفاء والسين والقاف كلمة واحدة، وهي الفِسْق، وهو الخروج عن الطَّاعة.. "([2]) وباقي الأقوال خصصت الدلالة، ويمكن تقسيمها لنوعين من التخصيص. الأول: تخصيص من أمور محرمة في كل الأماكن والأوقات، وهي : (السباب/التنابز بالألقاب/الذبح للأصنام) وهذه الأقوال في مجملها متضمنة في عموم دلالة اللفظ المعجمية. الثاني: تخصيص مرتبط بمكان وزمان محددين وهو: (فعل مانهي عنه في الإحرام من قتل صيد، وحلق شَعْر، وتقليم ظفر...الخ) فهذه الأمور علة التحريم فيها مرتبطة بالزمان والمكان وليست مطلقة.

وعليه فإن الأقوال الواردة في اللفظة تؤول إلى قولين.

٣- "الجدال" فالأقوال الواردة على تعددها تؤول إلى قولين؛ نقلهما الفارسي عن أبي عبيدة؛ إذ قال: "وأما قوله: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ فيحتمل ضربين – قد أشار إليهما أبو عبيدة، أحدهما: أنه لا شك في أن فرض

---

[1]) مقاييس اللغة (رف ث)

[2]) السابق (ف س ق)

الحج قد تقرر في ذي الحجة، وبطل ما كان يفعله النسأة من تأخير الشهور.... والآخر: ﴿ وَلَاجِدَالَ﴾ لا تجادل صاحبك ولا تماره..."([1])

وحاصل القول: أن كل لفظ من الألفاظ الثلاثة انحصرت دلالتها في معنيين، كما نلحظ أن أحد المعنيين عام والآخر خاص، وهو ما يمكن استثماره في إجابتنا على التساؤل الثاني.

كما أن الخلاف في دلالة هذه الألفاظ الثلاثة منثور في الكتب المعنية بالأحكام الفقهية، ترتب عليه خلاف الفقهاء في الأحكام، ويمكننا التدليل على هذا الخلاف بنص واحد من بين نصوص عديدة؛ إذ يقول ابن تيمية الجد: " الذي ذكره مالك في تأويل الآية هو قول جماعة من أهل العلم؛ فأما الرفث؛ فقال مالك: إنه إصابة النساء، يريد بذلك الجماع. وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس، واحتج مالك على ذلك بآية الصوم، ولا خلاف أن الرفث في آية الصوم: إصابة النساء، وأما في آية الحج؛ فقد قيل: إنه الجماع. وقال عطاء: هو الجماع وما دونه من قول الفحش. وروي طاوس عن ابن عباس: أن الرفث في آية الحج: الإغراء به، وهو التعريض للنساء بالجماع."([2])

وبقي أن نشير إلى الحكمة من النص على نفي هذه الخلال الثلاثة، وهو ما أشار إليه الرازي بقوله: " الحكمة في أن الله تعالى ذكر هذه الألفاظ الثلاثة لا أزيد ولا أنقص، وهو قوله:﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَاجِدَالَ فِي

---

[1]) الحجة في علل القراءات السبع (١١٦/٢) لأبي علي الحسن الفارسي. تح/ عادل عبدالموجود، وعلي معوض. ط/ دار الكتب العلمية – لبنان. الأولى ٢٠٠٧م.

[2]) المنتقى (١٧/٣ وما بعدها) لا بن تيمية الجد. طبعة/ دار الكتاب الإسلامي – القاهرة . الطبعة الثانية.

﴿ٱلۡحَجِّ﴾ هي أنه قد ثبت في العلوم العقلية أن الإنسان فيه قوى أربعة: قوة شهوانية بهيمية، وقوة غضبية سبعية، وقوة وهمية شيطانية، وقوة عقلية ملكية، والمقصود من جميع العبادات قهر القوى الثلاثة، أعني: الشهوانية، والغضبية، والوهمية ، فقوله ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ إشارة إلى قهر الشهوانية، وقوله: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ إشارة إلى قهر القوة الغضبية التي توجب التمرد والغضب، وقوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ إشارة إلى القوة الوهمية؛ التي تحمل الإنسان على الجدال في ذات الله، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وأسمائه، وهي الباعثة للإنسان على منازعة الناس ومماراتهم، والمخاصمة معهم في كل شيء؛ فلما كان منشأ الشر محصوراً في هذه الأمور الثلاثة لا جرم قال: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ أي: فمن قصد معرفة الله ومحبته والاطلاع على نور جلاله، والانخراط في سلك الخواص من عباده، فلا يكون فيه هذه الأمور، وهذه أسرار نفسية هي المقصد الأقصى من هذه الآيات، فلا ينبغي أن يكون العاقل غافلاً عنها، ومن الله التوفيق في كل الأمور."([1])

وما ذكره الرازي – رحمه الله – منطلق من الدلالة الخاصة للفظي "الرفث، والفسوق"

فنفي "الرفث" بقهر القوة الشهوانية، وهذه القوة تشمل الفعل (الجماع) ونفي "الفسوق" قهر للقوة الغضبية، وهو بذلك حصر دلالة الفسوق في

[1]) مفاتيح الغيب (٥/٣١٤)

السباب والتنابز بالألقاب، وهما من الأشياء الباعثة على التمرد والغضب، في حين انطلق في "الجدال" من دلالته العامة المتمثلة في المراء والاختلاف.

وعلى أية حال فما قاله الرازي يُعَدُّ لفتة دقيقة تكشف سرا من أسرار النظم القرآني البديع.

ثانيا: ما مدى ارتباط دلالات هذه الألفاظ بتعدد وظيفة "لا" الدلالية ؟

لا بد من التنويه بأن العلماء اختلفوا في وظيفة "لا" الدلالية في هذا الموضع، فمن ذاهب إلى أنها على بابها من الدلالة على النفي، وعليه يكون الأسلوب خبرا لفظا ومعنى، ومن قائل بأن دلالة "لا" على النهي، وعليه يكون الأسلوب خبرا لفظا إنشاء معنى، ويمكن عرض وجهتي النظر على النحو الآتي:

القائلون بأن :"لا" على بابها في الدلالة على النفي:

يمكن استخلاص تصور للعلاقة بين القراءات الثلاث في ضوء الاختلاف في دلالة الألفاظ الثلاثة بناء على أن "لا" دالة على النفي والأسلوب خبري لفظا ومعنى في النقاط التالية:

١-بالنسبة لقراءة الفتح في الألفاظ الثلاثة- تكون دلالة "لا" على بابها في نفي التبرئة أو عموم النفي، ويتناسب معها أن تكون دلالة الألفاظ الثلاثة دلالة عامة؛ فيكون المراد من الرفث: الجماع ومقدماته وكل ما يتعلق به،

والمراد من الفسوق: عموم المعاصي، والمراد من الجدال: المراء والاختلاف بكل أشكاله ويدخل فيه الاختلاف في موعد الحج.

٢-أما بالنسبة لقراءة الرفع في الألفاظ الثلاثة؛ فتكون "لا" على بابها في دلالتها على النفي الخاص؛ ويتناسب مع هذه القراءة أن يكون المراد من الرفث: الجماع، والمراد من الفسوق: فعل ما نهي عنه في الإحرام من قتل صيد، وحلق شَعر، وتقليم ظفر...الخ، والمراد من الجدال: أنه لا شك في أن فرض الحج قد تقرر في ذي الحجة.

٣-وبالنسبة لقراءة الرفع في "الرفث، والفسوق" وفتح لفظ "جدال": تكون "لا" على بابها في الأولين من دلالتها على النفي الخاص؛ فيكون المنفي: الجماع، وفعل مانهى الله عنه في الإحرام من قتل صيد وحلق شعر وغيره، وتكون "لا" مع "جدالَ" على بابها في دلالتها على النفي العام لكل مراء واختلاف.

ومفهوم ما سبق ألمحت إليه نصوص عديدة، نذكر منها قول ابن خالويه: "فالحجة لمن نصب: أنه قصد التبرئة بـ "لا" في الثلاثة؛ فبنى الاسم مع الحرف؛ فزال التنوين للبناء. والحجة لمن رفع "الرفث" وهو: الجماع و "الفسوق" وهو: الخروج عند الحد: أنهما قد يكونان في حال من أحوال الحج؛ فجعل "لا" بمعنى "ليس" فيهما، ونصب "الجدال" في الحج على التبرئة؛ لأنه يريد به المراء والشك في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرف من أحوالها."([1]) وقد بين- رحمه الله - وجها آخر لقراءة الرفع في "الرفث والفسوق" والنصب في "جدال" مستندا لظاهرة الوقف والابتداء؛ فقال" "واختار بعض النحويين الرفع في الأولين بمعنى: فلا يكون ممن فرض الحج رفث ولا

---

[1]) الحجة (٩٤/١)

فسوق، ثم يبتدىء بنفي الجدال فيه؛ فينصبه ويبنيه، والاختيار في النفي إذا أفرد ولم يتكرر–النصب، وإذا تكرر استوى فيه الرفع والنصب."([1]) وعليه يكون الوقف على "الفسوق" تاما، و "الواو" في قوله ﴿ وَلَاجِدَالَ﴾ استئنافية، وقد بين دلالة هذا الائتناف الرازي قائلا: "وأما الذين قرءوا الأولين بالرفع مع التنوين، والثالث بالنصب – فذلك يدل على أن الاهتمام بنفي الجدال أشد من الإهتمام بنفي الرفث والفسوق؛ وذلك لأن الرفث عبارة عن: قضاء الشهوة والجدال مشتمل على ذلك؛ لأن المجادل يشتهي تمشية قوله، والفسوق عبارة عن: مخالفة أمر الله والمجادل لا ينقاد للحق، وكثيراً ما يقدم على الإيذاء والإفحاش المؤدي إلى العداوة والبغضاء؛ فلما كان الجدال مشتملاً على جميع أنواع القبح لا جرم – خصه الله تعالى في هذه القراءة بمزيد الزجر والمبالغة في النفي،...."([2])

القائلون بأن "لا" دالة على النهي:

وهو رأي تبناه العديد من العلماء بل هو الشائع في كتب الأحكام؛ إذ يقول ابن قدامة المقدسي: "وهذا صيغته صيغة النفي أريد به النهي..."([3]) وكذلك قول الجصاص: "وقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَاجِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾

---

[1]) السابق: الصفحة نفسها.

[2]) مفاتيح الغيب (٣١٣/٥)

[3]) المغني (٢٧٧/٣) لابن قدامة المقدسي. مكتبة القاهرة. ط. ١٩٦٨م.

وإن كان ظاهره الخبر؛ فهو نهي عن هذه الأفعال، وعبر بلفظ النهي عنها؛ لأن المنهي عنه سبيله أن يكون منفيا غير مفعول..."([1])

وظاهر كلامهما أن "لا" خرجت إلى معنى النهي في القراءات الثلاث، وهو خلاف ما عليه بعض علماء التفسير والاحتجاج للقراءات؛ فمن المفسرين؛ الزمخشري؛ إذ يقول: " وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع والآخر بالنصب لأنهما حملا الأولين على معنى النهي؛ كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال؛ كانه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج؛ وذلك ان قريشا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه سنة، وهو النسيء؛ فرد إلى وقت واحد، ورد الوقوف إلى عرفة؛ فأخبر الله تعالى انه قد ارتفع الخلاف في الحج، واستدل على ان المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله – صلى الله عليه وسلم – :" من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته امه " وانه لم يذكر الجدال."([2]) .

ومن علماء الاحتجاج للقراءات الشيرازي؛ إذ يقول – معلقا على قراءة الرفع في الأولين، والنصب في (جدال): " وأما "جدال" فإنه مفتوح بلا تنوين

---

[1]) أحكام القرآن (٣٨٥/١) لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر. تح/ محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤٠٥هـ.

[2]) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٢٧١/١) لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تح/ عبد الرزاق المهدي. ط/ دار إحياء التراث العربي . بيروت.

على الاتفاق. وذكر بعض أهل المعاني أنه لم يأت فيه إلا الفتح ([1]) لأن معناه: لا شك في الحج ولا اختلاف أنه في ذي الحجة؛ فهو إخبار ولا يقع خلاف ذلك؛ فالنفي عام لا محالة، أما الرفث والفسوق؛ فإن نفيهما هنا نفي إخبار يراد به النهي؛ فقد يقع عند المعصية خلافه؛ فلهذا وقع النفي فيهما عاما وغير عام."([2])

ومفاد كلامهما: أن دلالة "لا" على النهي لا يتأتى إلا في حال رفع ما بعدها، أما إذا فتح ما بعدها فلا تبرح دلالتها النفي.

وقد تعقب أبو حيان هذا التأويل الوارد عن الزمخشري بقوله: " وفيه تعقبات: الأول: تأويله على أبي عمرو ، وابن كثير أنهما حملا الأولين على معنى النهي بسبب الرفع والثالث على الإخبار بسبب البناء، والرفع والبناء لا يقتضيان شيئاً من ذلك، بل لا فرق بين الرفع والبناء في أن ما كانا فيه كان منفيا، وأما أن الرفع يقتضي النهي، والبناء يقتضي الخبر فلا، ثم قراءة الثلاثة بالرفع وقراءتها كلها بالبناء يدل على ذلك، غاية ما فرق بينهما أن قراءة البناء نص على العموم، وقراءة الرفع مرجحة له، فقراءتهما الأوّلين بالرفع والثالث بالبناء على الفتح إنما ذلك سنة متبعة إذ لم يتأد ذلك إليهما إلاَّ على هذا الوجه من الوجوه الجائزة في العربية في مثل هذا التركيب .

الثاني: قوله: كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج، وترشيح ذلك بالتاريخ الذي ذكره بهذا التفسير مناقض لما شرح هو به الجدال؛ لأنه قال قبل

---

[1]) بل جاء فيه الرفع والتنوين، وإنما ذهب هذا المذهب؛ لأن كتابه في توجيه القراءات الثمانية، وقراءة الرفع والتنوين في الثلاثة قراءة أبي جعفر، وهو من العشرة.

[2]) الموضح (٣٢٠/١)

: ولا جدال ولا مراء مع الرفقاء والخدم والمكارين. وهذا التفسير في الجدال مخالف لذلك التفسير.

الثالث: أن التاريخ الذي ذكره هو قولان في تفسير: "ولا جدال" للمتقدمين: فاختلافهم في الموقف: لابن زيد، ومالك، والنسيء: لمجاهد؛ فجعلهما هو شيئاً واحداً سبباً للإخبار أن "لا جدال في الحج" .

الرابع : قوله واستدل على أن المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال إلى آخر كلامه ، ولا دليل في ذلك؛ لأن الجدال إن كان من باب المحظور فقد اندرج في قوله: "وَلاَ فُسُوقَ" لعمومه، وإن كان من باب المكروه وترك الأولى؛ فلا يجعل ذلك شرطاً في غفران الذنوب؛ فلذلك رتب – صلى الله عليه وسلم – غفران الذنوب على النهي عما يفسد الحج من المحظور فيه، الجائز في غير الحج، وهو الجماع المكني عنه بالرفث؛ ومن المحظور الممنوع منه مطلقاً في الحج وفي غيره، وهو معصية الله المعبر عنها بالفسوق، وجاء قوله : "ولا جدال" من باب التتميم لما ينبغي أن يكون عليه الحاج من: إفراغ أعماله للحج، وعدم المخاصمة والمجادلة. فمقصد الآية غير مقصد الحديث، فلذلك جمع في الآية بين الثلاثة، وفي الحديث اقتصر على الاثنين...."([1])

مفاد كلام أبي حيان أن خروج "لا" عن معنى النفي إلى معنى النهي لا ارتباط له بما بعدها، وقد أكد ذلك بقوله: " والذي نختاره أنها جملة، صورتها صورة الخبر، والمعنى على النهي؛ لأنه لو أريد حقيقة الخبر– لكان المؤدّي لهذا المعنى تركيب غير هذا التركيب؛ ألا ترى أنه لو قال: إنسان –مثلاً–: من دخل في الصلاة فلا جماع لامرأته، ولا زنا بغيرها، ولا كفر في الصلاة– يريد

---

[1]) البحر المحيط (٩٩/٢)

الخبر، وأن هذه الأشياء مفسدة لها – لم يكن هذا الكلام من الفصاحة في رتبة قوله: من دخل في الصلاة فلا صلاة له مع جماع امرأته وزناه وكفره؟ فالذي يناسب المعنى الخبري نفي صحة الحج مع وجود الرفث والفسوق والجدال لا نفيهنّ فيه، هكذا الترتيب العربي الفصيح، وإنما أتى في النهي بصورة النفي إيذانا بأن المنهي عنه مستبعد الوقوع في الحج، حتى كأنه مما لا يوجد، ومما لا يصح الإخبار عنه بأنه لا يوجد...."([1])

والمتأمل نص أبي حيان يلحظ أنه ركز في ترجيحه دلالة "لا" على النهي على التركيب، بينما نقل الرازي وغيره عن القاضي عبد الجبار ترجيحا لدلالة النهي، وإظهار مزيته عن دلالة النفي لعلة دلالة كل لفظ من الألفاظ الثلاثة "الرفث، الفسوق، الجدال" فقال:" وذكر القاضي كلاما حسناً في هذا الموضع فقال: قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون نهياً كقوله:﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ {البقرة:٢} أي لا ترتابوا فيه، وظاهر اللفظ للخبر؛ فإذا حملناه على الخبر كان معناه: أن الحج لا يثبت مع واحدة من هذه الخلال بل يفسد؛ لأنه كالضد لها وهي مانعة من صحته، وعلى هذا الوجه لا يستقيم المعنى إلا أن يراد بالرفث: الجماع المفسد للحج، ويحمل الفسوق على: الزنا؛ لأنه يفسد الحج، ويحمل الجدال على: الشك في الحج ووجوبه؛ لأن ذلك يكون كفراً؛ فلا يصح معه الحج. وإنما حملنا هذه الألفاظ الثلاثة على هذه المعاني؛ حتى يصح خبر الله بأن هذه الأشياء لا توجد مع الحج، فإن قيل: أليس مع هذه الأشياء يصير الحج فاسداً، ويجب على صاحبه المضي فيه، وإذا كان الحج باقياً معها لم يصدق الخبر– بأن

---

[1]) السابق (٢/١٠٠)

هذه الأشياء لا توجد مع الحج، قلنا: المراد من الآية حصول المضادة بين هذه الأشياء وبين الحجة التي أمر الله تعالى بها ابتداء وتلك الحجة الصحيحة لا تبقى مع هذه الأشياء بدليل أنه يجب قضاؤها، والحجة الفاسدة التي يجب عليه المضي فيها شيء آخر سوى تلك الحجة التي أمر الله تعالى بها ابتداء، وأما الجدال الحاصل بسبب الشك في وجوب الحج – فظاهر أنه لا يبقى معه عمل الحج؛ لأن ذلك كفر، وعمل الحج مشروط بالإسلام– فثبت أنا إذا حملنا اللفظ على الخبر وجب حمل الرفث والفسوق والجدال على ما ذكرناه.

أما إذا حملناه على النهي، وهو في الحقيقة عدول عن ظاهر اللفظ – فقد يصح أن يراد بالرفث: الجماع ومقدماته وقول الفحش، وأن يراد بالفسوق: جميع أنواعه، وبالجدال: جميع أنواعه؛ لأن اللفظ مطلق ومتناول لكل هذه الأقسام؛ فيكون النهي عنها نهياً عن جميع أقسامها، وعلى هذا الوجه تكون هذه الآية كالحث على الأخلاق الجميلة، والتمسك بالآداب الحسنة، والاحتراز عما يحبط ثواب الطاعات."([1])

ويُفْهَمُ من كلامه: أن حمل "لا" على النفي يقتضي تخصيص دلالة الألفاظ الثلاثة، وحملها على النهي يقتضي عموم دلالتها، وهو ينطلق في ذلك كله من الفرق بين دلالة الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي.

وهو ما نقله أبو حيان عن صاحب المنتخب([2]) يؤكد هذا المعنى؛ إذ يقول: " وقال في المنتخب – أيضاً – : إن كان المراد بالرفث الجماع فيكون نهياً عما يقتضى فساد الحج، والإجماع منعقد على ذلك، ويكون نفياً للصحة

---

[1]) مفاتيح الغيب (٥/٣١٤)

[2]) لم يتمكن الباحث من الوصول إلى المصدر الذي نقل عنه أبو حيان هذا النص.

مع وجوده. وإن كان المراد به التحدث مع النساء في أمر الجماع، أو الفحش من الكلام؛ فيكون نهياً لكمال الفضيلة."([1])

وهذا ملمح دقيق يكشف عن أن وظيفة الأداة الدلالية تتأثر بتحديد دلالة اللفظ الداخلة عليه، وهو ما يؤكد أن فهم التركيب عامل أساس في فهم وظيفة الأداة.

ثالثا: هل الجار والمجرور ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ خبر لِلَّآتِ الثلاث، أو خبر لـ "لا" الأخيرة؟ وما مدى ارتباط ذلك بعمل "لا" وإهمالها وفق القراءات الواردة في هذا الموضع؟

الإجابة عن هذا التساؤل مرتبطة في المقام الأول بالنظر إلى الوظيفة النحوية لـ "لا" في كل قراءة من القراءات الواردة في هذا الموضع، وكما بينا سلفا أن العلماء في ذلك متفقون مختلفون.

فهم متفقون على أن "لا" في قراءة الفتح عاملة عمل "إنَّ" ومن ثم فلا خلاف في أن خبر الثلاثة هو ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ .

وهم – أيضا – متفقون في قراءة الرفع في الألفاظ الثلاثة؛ على أن ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ خبر للثلاثة، سواء عند من يرون أن "لا" لا عمل لها؛ إذ يكون ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ خبرا للمبتدأ، عند من يرون أن "لا" عاملة عمل "ليس" وعليه يكون ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ خبر لـ "لا" منصوب.

---

[1]) البحر المحيط (١٠٠/٢)

أما اختلافهم فظاهر في قراءة الرفع في "الرفث، والفسوق" والفتح في "الجدال" فالذين يرون أن "لا" المتبوعة باسم مرفوع لا وظيفة نحوية لها – يصلح أن يكون ﴿فِي ٱلۡحَجِّ﴾ خبرا للثلاثة، وعلتهم: أن ﴿فِي ٱلۡحَجِّ﴾ في كل الأحوال في موضع رفع، ولكن بالنسبة للفظين الأولين في موضع رفع خبر، ومع اللفظ الثالث في موضع خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ".

أما الذين يحملون "لا" على ليس؛ فبعضهم يرى أن "في الحج" خبر للأسماء الثلاثة، وبعضهم يرى أنه لا يصلح إلا أن يكون خبرا لـ "الجدال" وحجتهم: اختلاف الحالة الإعرابية؛ إذ إن خبر "ليس" يكون منصوبا، وخبر " إنَّ" يكون مرفوعا؛ فكيف يكون الخبر مرفوعا منصوبا في آن واحد.

وقد حكى الفارسي هذه الأقوال؛ إذ يقول: "فأما قوله – جل اسمه – ﴿فِي ٱلۡحَجِّ﴾ فلا تخلو "لا" من أن تكون بمعنى "ليس" ....أو تقدرها غير معملة عمل "ليس" وإنما يرتفع الاسم بعدها بالابتداء. جاز في قول سيبويه: أن يكون ﴿فِي ٱلۡحَجِّ﴾ عن الأسماء الثلاثة؛ لاتفاق الأسماء في ارتفاعها بالابتداء. وأما قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ فبين. وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ فإن "لا" مع ﴿جِدَالَ﴾ في موضع رفع؛ فقد اتفقت الأسماء في ارتفاعها بالابتداء؛ فلا يمنع من أن يكون قوله: ﴿فِي ٱلۡحَجِّ﴾ خبرا عنها. ولا يجوز ذلك في قول أبي الحسن؛ لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد "لا" بـ "لا" النافية دون خبر الابتداء.

ولو قدر مقدر في قوله: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ الاسم مرتفعا بـ "لا" كما يرتفع بـ "ليس" لم يجز في واحد من القولين أن يكون ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ في موضع الخبر؛ لأن الخبر ينتصب بـ "لا" كما ينتصب بـ "ليس" وخبر ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ في موضع رفع بأنه خبر الابتداء. وفي قول أبي الحسن في موضع نصب بـ "لا" فلا يجوز أن يكون خبرا عن الأسماء الثلاثة؛ لوجود عمل عملين مختلفين في مفعول واحد، ولو رفع رافع ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ونون لجاز أن يكون قوله ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ ([1]) خبرا عن الأسماء الثلاثة.

فإن رفع ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ بـ "لا" التي في معنى "ليس" أضمر لها خبرا، ولم يجز أن يكون قوله: ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ خبرا عنها، ولكنه يجوز أن يكون خبرا عن ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ويجوز أن يكون صفة للجدال؛ فإذا جعلته صفة أضمرت لقولك: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ خبرا، ولا يجوز أن يكون ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ متعلقا بالجدال على قول الخليل وسيبويه، ويجوز في قول البغداديين أن يكون متعلقا بالجدال، وإن كانت "لا" النافية قد عملت فيه...."([2]) وهو ما ذكره أبو حيان.([1])

---

[1]) وقد قرئت بالرفع في قراءة أبي جعفر، وإنما قال الفارسي ذلك لأن كتابه معني بالاحتجاج للقراءات السبعية وقراءة أبي جعفر عشرية.

[2]) الحجة (٢/١٢١:١١٩)

وفي تصوري أن الاختلاف لا يعدو كونه اختلافا صناعيا لا صلة له بالدلالة؛ وذلك لأنه على كل الوجوه لا بد من إيجاد الخبر؛ فعلى الرأي القائل بأن "لا" في قراءة الرفع في "الرفث، والفسوق" عاملة عمل "ليس" لا بد من تقدير خبر "ليس" وتقديره سيكون من جنس الخبر المذكور ﴿ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾ وعليه يكون التركيب "فلا رفث في الحج ولا فسوق في الحج" وعلى الرأي القائل بإهمال "لا" أيضا يقتضي أن تكون "لا" وما بعدها في محل رفع ابتداء، وعليه يلزم وجود خبر له؛ فالخبر إما أن يكون ﴿ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾ للأسماء الثلاثة، وإما أن يقدر للأولين من جنس المذكور؛ فمآل الأقوال كلها واحد.

---

[١]) ينظر: البحر المحيط (١٠١/٢)

المبحث الثاني

أثر القراءات في تنوع استعمالات "لا" بين النفي والنهي

يتضمن هذا المبحث خمسة مواضع، وطبيعة تنوع القراءات في هذا المبحث، تؤدي إلى تنوع الأسلوب بين الخبر والإنشاء، وهو أحد مباحث البلاغيين([1]) ويمكننا عرض كل موضع على النحو الآتي:

الموضع الأول: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ١١٩ ﴾ (البقرة: ١١٩) قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهي، وقرأ الباقون بضم التاء والرفع على الخبر.([2])

التوجيه:

لا خلاف بين العلماء في أن "لا" جاءت على أصل معناها (النفي) في قراءة الرفع؛ ولذلك فإن الأسلوب خبري لفظا ومعنى، وإنما جرى الخلاف في قراءة الجزم، والخلاف دار بين أمرين: هل النهي على حقيقته أو أنه خارج عن حقيقته؟

وقد كان نص الأزهري – على وجازته – عاكسا لما تم التقديم به؛ إذ يقول: "من قرأ "ولاتسأل" بالجزم– جزمه بـ "لا" النهي، وله معنيان: أحدهما: أن الله أمره بترك المسألة عنهم. والآخر: أن في النهي تفخيما مما أعده الله لهم

---

[1]) قال القزويني: "ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الإنشاء..." الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١٧)

[2]) النشر (٢٢١/٢)

من العقاب؛ كما يقول لك القائل الذي يعلم أنك تحب أن يكون من تسأله عنه في حال جميلة أو قبيحة- فيقول: لا تسأل عن فلان؛ أي: قد صار إلى أكثر مما تريد، والله أعلم بما أراد.....ومن قرأ: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ فإنه بمعنى: ولست تسأل عن أصحاب الجحيم."(١)

فالمعنى الأول الذي أورده لقراءة النهي مفاده: حمل النهي على الحقيقة؛ فالله – تعالى – ينهى نبيه بترك السؤال عن أصحاب الجحيم، بينما المعنى الثاني خرج بالنهي عن حقيقته (الترك) إلى معنى مجازي هو التفخيم والتعظيم، وهو ما ذهب إليه جمع غفير من العلماء(٢) وقد حمله البقاعي على معنى الاحتقار؛ إذ يقول: "معنى قراءة نافع "ولا تسأل" على النهي، أي: احتقرهم؛ فإنهم أقل من أن يلتفت إليهم، فبلغهم جميع الأمر؛ فإنهم لا يحبونك إلا إذا انسلخت مما أنت عليه..."(٣)

أما حمل النهي على الحقيقة؛ فمن ذكره من العلماء استند إلى ما روي أن النبي – صلى الله عليه وسلم – سأل: أي أبويه أحدث موتا ليستغفر له؟

---

١) معاني القراءات (ص ٥٩)

٢) ينظر: الكشاف (٢٠٩/١) مفاتيح الغيب (٢٨/٤) وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم(١٥٢/١) لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود . ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت. الجامع لأحكام القرآن (٩٣/٢) البحر المحيط (٥٣٨/١) والتحرير والتنوير (٦٧٤،٦٧٣/١)

٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢٣٤/١) لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم البقاعي. تح/ عبد الرزاق غالب النهدي. ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٥م.

فنزلت الآية على النهي عن السؤال عن أصحاب الجحيم. وما روي عنه – أيضا – أنه قال: ليت شعري ما فعل أبواي؟ فنزل النهي عن السؤال عنهما.([1])

وقد اعتُرِضَ على هذا الرأي بأمور يمكن إجمالها في أمرين:

١-عدم ثبوت صحة هذه الأخبار عن النبي – صلى الله عليه وسلم – سندا؛ قال الفارسي: "ويذكر أن في إسناد الحديث شيئا."([2]) وعقلا؛ يقول الطبري: "فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح؛ فإن في استحالة الشك من الرسول-عليه السلام-في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه منهم-ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب- إن كان الخبر صحيحا."([3]) وتعقبه ابن كثير بقوله: "وهذا الذي قاله فيه نظر؛ لاحتمال أن هذا كان في حال استغفاره لأبويه قبل أن يعلم أمرهما؛ فلما علم ذلك تبرأ منهما وأخبر عنهما أنهما من أهل النار؛ كما ثبت ذلك في الصحيح، ولهذا أشباه كثيرة، ولا يلزم ما ذكر ابن جرير، والله أعلم."([4])

---

[1]) وردت هذه الروايات في كثير من كتب التفاسير والاحتجاج للقراءات، منها: (جامع البيان في تأويل القرآن ٥٦٠/٢) للإمام محمد بن جرير الطبري. تح/ أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الأولى ٢٠٠٠م. الكشاف (٢٠٨/١) مفاتيح الغيب (٢٨/٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (٢٦٢/١) لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تح/ محيى الدين رمضان . مؤسسة الرسالة. الأولى ١٩٨٤م. والحجة لأبي زرعة (ص ١١١)

[2]) الحجة (٥٧/٢)

[3]) جامع البيان (٥٦٠/٢)

[4]) تفسير القرآن العظيم (٤٠١/١) لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير. تح/ سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع. الثانية ١٩٩٩م. وينبغي التنويه

٢-الاحتكام إلى السياق السابق واللاحق الذي وردت فيه الآية؛ إذ يقول الطبري: "ولا خبر تقوم به الحجة على أن النبي – صلى الله عليه وسلم – نُهِي عن أن يسأل في هذه الآية عن أصحاب الجحيم، ولا دلالة تدل على أن ذلك كذلك في ظاهر التنزيل، والواجب أن يكون تأويل الخبر على ما مضى ذكره قبل هذه الآية وعمن ذكر بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر دون النهي عن المسألة عنهم.."([1]) وهذه الحجة تداولتها كثير من كتب التفسير والاحتجاج؛ إذ يقول أبو السعود: "وحمله على نهي النفي عن السؤال عن حال أبويه مما لا يساعده النظم الكريم."([2])

والأولى حمل النهي على غير حقيقته، وخروجه إلى معنى التعظيم والتهويل والتحقير، لا سيما وأن ذلك يُعَدُّ احتجاجا لقراءة النهي، وهو أيضا لا يتعارض مع السياق الذي وردت فيه الآية الكريمة.

وقد انبرى بعض العلماء لتفضيل قراءة النفي على النهي؛ استنادا إلى عدة أمور، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١-أن قراءة النفي تمثل جماعة القراء، بينما قراءة النهي لم يقرأ بها إلا نافع ويعقوب.

٢-قراءة ابن مسعود "وما تسأل" وقراءة أبي بن كعب "ولن تسأل".

إلى أن مسألة حال أبوي النبي – صلى الله عليه وسلم – من المسائل التي دار فيها خلاف واسع بين أهل العلم، وليس هذا البحث معنيا باستقصاء هذه المسألة.

[1]) السابق (٥٦٠/٢)

[2]) إرشاد العقل السليم (١٥٢/١) وينظر: البحر المحيط (٥٣٨/١)

٣-أن النفي -باعتباره خبرا - يتشاكل مع الخبر قبله﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ ﴾ ومع الخبر بعده ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ﴾ (البقرة: ١٢٠) .

٤-الاستناد إلى طبيعة التركيب؛ إذ لوكان نهيا لعطف بـ (الفاء) دون الواو؛ كما تقول: أعطيتك مالا فلا تسألني غيره.

٥-قوله تعالى: ﴿لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ ﴾ (البقرة: ٢٧٢) وقوله تعالى:﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ (المائدة: ٩٩)([1])

ويمكن الرد على هذه الأمور بالآتي:

١-أن قراءة النهي ثبت تواترها؛ إذ هي قراءة سبعية من جهة روايتها عن نافع قارىء المدينة المنورة، والقراءات السبع ثبت تواترها بإجماع العلماء، وهي – أيضا- عشرية من جهة روايتها عن يعقوب الحضرمي، والقراءات العشر الأرجح فيها التواتر، ولا خلاف في شهرتها والقراءة بها. والقراءة متى ثبت تواترها وصح سندها لا يجوز ردها ولا تفضيل غيرها عليها؛ إذ إنها صارت قرآنا ولا يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض، ودعوى إجماع القراء على قراءة النفي منقوض بما روي عن نافع ويعقوب، والإجماع متى انتقض لا يسمى إجماعا.

٢-أن الاحتجاج بما روي عن ابن مسعود وأبي يصلح تقوية لمعنى النفي وتوضيحه، ولا يصلح سندا لتفضيلها على قراءة أخرى متواترة، والقاعدة

---

[1]) وردت هذه الأمور مجموعة في (الكشف ٢٦٢/١) وورد بعضها في كتب أخرى منها: (جامع البيان (٥٦١/٢،٥٦٠)

السائدة أن القراءة الشاذة يؤخذ بها إذا لم تتعارض مع المتواترة، ومن ثم لا يليق دحض المتواتر بالشاذ،

٣-أما القول بالمشاكلة؛ فهو ليس إلزاما في سمت كلام الله ولا كلام العرب، بل إن تنويع الأسلوب في كثير من الأحيان أولى من مجيء الكلام على سمت واحد، ولا سيما أن قراءة النهي تضيف معنى جديدا للتركيب؛ فقراءة النفي كشفت عن سقوط مسؤولية النبي – صلى الله عليه وسلم – عما آلت إليه حال أصحاب الجحيم، وقراءة النهي كشفت عن عظيم عقوبتهم في الجحيم جراء نكوصهم عن دعوة النبي وجحودهم له؛ أرأيت كيف تعاضدت القراءتان في كشف المعنى وتكامله.

٤-أما الاستناد إلى طبيعة التركيب من العطف بـ "الواو" دون "الفاء" فقد رد عليه الفارسي بقوله: "فأما قول من قال: إنه لو كان نهيا لكانت "الفاء" في قوله: "فلا تسأل" أسهل من الواو؛ فالقول فيه: إن هذا النحو إنما يكون بـ "الفاء" إذا كانت الرسالة بالبشارة والنذارة علة؛ لئلا يسأل عن أصحاب الجحيم؛ كما يقول الرجل: قد حملتك على فرس فلا تسألني غيره؛ فيكون حمله على الفرس علة لئلا يسأل غيره، وليس البشارة والنذارة علة لئلا يسأل."([1])

٥-الاستدلال بالآيتين الكريمتين استدلال توضيح لا استدلال تفضيل، وتقوية لا تضعيف.

بقي الحديث عن وظيفة "الواو" في قوله: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ وفقا لقراءتي النفي والنهي؛ وحاصل القول في ذلك: أن "الواو" على قراءة النهي استئنافية؛ لانتقال الأسلوب من الخبر إلى الإنشاء، أما على

---

[1]) الحجة (٥٧/٢)

قراءة النفي؛ فالأمر متوقف على المحل الإعرابي للجملة؛ فمن جعلها حالا؛ فتكون عاطفة، والتقدير: إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا وغير مسؤول. وإما أن تكون الجملة مستأنفة، وعليه تكون "الواو" استئنافية، ويقوي هذا الوجه قراءتي ابن مسعود وأبي – رضي الله عنهما – .([1])

الموضع الثاني: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَ﴾ (البقرة:٢٣٣) قرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء من "تضارُّ" وقرأ الباقون بفتحها.([2])

التوجيه:

لا حلاف بين العلماء في أن قراءة الفتح جاءت على النهي لفظا ومعنى، وكذلك جمهرتهم تتفق على أن قراءة الرفع على النفي لفظا؛ إلا أنها على النهي معنى؛ فهي خبرية لفظا، إنشائية معنى، ومن ثم فالقراءتان تتحدان معنى، وتختلفان لفظا؛ يقول الفارسي: "وجه قول من رفع: أن قبله مرفوعا، وهو قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ (البقرة: ٢٣٣) فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن؛ لتشابه اللفظ؛ فإن قلت: إن ذلك خبر وهذا أمر؟ قيل: فالأمر يجيء على لفظ الخبر في التنزيل؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٨) ....وهذا النحو مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ

[1]) ينظر: الحجة للفارسي (٥٦/٢) والكشف (٢٦٢/١)

[2]) النشر (٢٢٧/٢)

الخبر ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ والمعنى: ينبغي ذلك؛ فلما وقع موقعه صار في لفظه.

ومن فتح جعله أمرا، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف..."(١)

وتعبير الفارسي " فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن؛ لتشابه اللفظ" يقتضي المشاكلة اللفظية، ولا يقتضي النسق "العطف" على جملة ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وهو ما ذهب إليه الأزهري صراحة؛ إذ يقول: "وأحسبهما آثرا (يعني: ابن كثير وأبو عمرو) الرفع عطفا على قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فأتبعا الرفع الرفع، وجعلاه خبرا والمعنى نهي."(٢)

والقول بتشاكل اللفظ غير القول بالعطف؛ إذ المشاكلة لفظية بحتة، أما العطف فيقتضي المشاركة في اللفظ والمعنى؛ وهو ما دعا الرازي إلى نقل كلام علي بن عيسى؛ إذ يقول: " أما الرفع؛ فقال الكسائي والفراء: إنه نسق على قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال علي ابن عيسى: هذا غلط؛ لأن النسق بـ "لا" إنما هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، نحو: ضربت زيدا لا

---

١) الحجة (١٥٥/٢) وينظر: (بحر العلوم (٧٩/١) لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي. تح/ محمود مطرجي. دار الفكر – بيروت. و الكشف لمكي (٢٩٦/١) والحجة لأبي زرعة (ص ١٣٦) والموضح للشيرازي (٣٢٧/١) والجامع لأحكام القرآن (١٦٧/٢) والبحر المحيط (٢٥٥/٢)

٢) معاني القراءات (ص ٧٨)

عمرا، فأما أن يقال: يقوم زيد لا يقعد عمرو؛ فهو غير جائز على النسق، بل الصواب: أنه مرفوع على الاستئناف في النهي، كما يقال: لا يضرب زيد لا تقتل عمرا...."([1]) والغالب أن الذين عبروا عن التشاكل بالنسق أو العطف، لم يقصدوا العطف الاصطلاحي؛ الذي يستلزم أداة عطف، وبعبارة أصرح: لم يقصدوا أن "لا" عاطفة وليست نافية أو ناهية.

إلا أن الطبري لم ير حمل قراءة النفي على معنى النهي؛ إذ يقول: "وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ رفع، ومن قرأ كذلك لم يحتمل قراءته معنى النهي، ولكنها تكون على معنى الخبر....."([2]) ومما يؤكد حمل "لا" على معنى النفي عنده قوله – بعد ذلك –: "..... ولكن معنى ذلك ما قلنا: إذا رفع على العطف على "تكلف" ليست تكلف نفس إلا وسعها، وليست تضار والدة بولدها، يعني بذلك: أنه ليس ذلك في دين الله وحكمته وأخلاق المسلمين..."([3])

وبناء على ما سبق؛ فإن "لا" على قراءة الجزم ذات وظيفتين؛ أولاهما: نحوية، متمثلة في جزم الفعل المضارع بعدها، وثانيهما: وظيفة دلالية متمثلة في دلالة النهي، بينما على قراءة الرفع؛ فإن "لا" ذات وظيفة واحدة دلالية على كلا الاتجاهين؛ فعلى الاتجاه الذي يرى أن الأسلوب خبري تكون دلالة "لا" على أصلها (النفي) وعلى الاتجاه الثاني، تكون "لا" النافية تقارضت مع "لا" الناهية في المعنى دون العمل، وعليه فالقراءتان تؤولان إلى معنى واحد.

---

[1]) مفاتيح الغيب (٤٥٨/٦)

[2]) جامع البيان (٤٩/٥)

[3]) السابق (٤٨/٥)

وثمة تساؤل يفرض نفسه وهو: هل الفعل "تضار" في كلتا القراءتين مبني للفاعل، أو مبني للمفعول؟

كلام العلماء في الإجابة عن هذا التساؤل يمكن عرضه في ثلاثة اتجاهات، ولكن قبل عرضها ينبغي التأكيد على إن الإدغام في الراء على القراءتين هو أساس الاختلاف؛ إذ الأمر متوقف على حركة الراء الأولى؛ فإن حُرِّكَت بالكسر (تُضَارِر) كان الفعل مبنيا للفاعل، وإن حُرِّكَت بالفتح (تُضَارَر) كان مبنيا للمفعول.

الاتجاه الأول: يرى أن حركة الراء الأولى "الفتح" وعليه يكون الفعل مبنيا للمفعول "ما لم يسم فاعله" ويمثل هذا الاتجاه الطبري؛ إذ يقول: " وقد زعم بعض أهل العربية أنها إنما حركت إلى الفتح في هذا الموضع، لأنه آخر الحركات. وليس للذي قال من ذلك معنى؛ لأن ذلك إنما كان جائزا أن يكون كذلك، لو كان معنى الكلام: لا تضارر والدة بولدها، وكان المنهي عن الضرار هي الوالدة. على أن معنى الكلام لو كان كذلك، لكان الكسر في"تضار" أفصح من الفتح، والقراءة به كانت أصوب من القراءة بالفتح، كما أن:"مد بالثوب" أفصح من"مد به". وفي إجماع القرأة على قراءة:"لا تضار" بالفتح دون الكسر، دليل واضح على إغفال من حكيت قوله من أهل العربية في ذلك.

فإن كان قائل ذلك قاله توهما منه أنه معنى ذلك: لا تضارروالدة، وأن"الوالدة" مرفوعة بفعلها، وأن"الراء" الأولى حظها الكسر، فقد أغفل تأويل الكلام، وخالف قول جميع من حكينا قوله من أهل التأويل. وذلك أن الله تعالى ذكره تقدم إلى كل أحد من أبوي المولود بالنهي عن ضرار صاحبه بمولودهما= لا أنه نهى كل واحد منهما عن أن يضار المولود. وكيف يجوز أن ينهاه عن مضارة الصبي، والصبي في حال ما هو رضيع – غير جائز أن

يكون منه ضرار لأحد؟ فلو كان ذلك معناه، لكان التنزيل: "لا تضر والدة بولدها" .

وقد زعم آخرون من أهل العربية أن الكسر في"تضار" جائز. والكسر في ذلك عندي في هذا الموضع غير جائز؛ لأنه إذا كسر تغير معناه عن معنى: "لا تضارَرْ" الذي هو في مذهب ما لم يسم فاعله- إلى معنى"لاتضارر" الذي هو في مذهب ما قد سمي فاعله."([1])

والظاهر من كلام الطبري: أنه بنى رأيه على أن فتحة الراء الأخيرة من "تضارَّ" حركة معنى، وهي ليست كذلك، إنما هي حركة تخلص من التقاء الساكنين "الراء الأولى، والراء الثانية التي أصل حركتها على قراءة النهي – السكون" وسمت كلام العرب في التخلص من التقاء السواكن إنما يكون بالحركات الثلاثة "الفتحة/الكسرة/الضمة) فإذا ما وجد ما يبرر الجنوح إلى حركة دون أخرى؛ إحداثا للانسجام الصوتي كان أولى، والجنوح إلى الفتحة دون الكسرة والضمة في هذا الموضع سببه الانسجام مع الألف التي تُعَدُّ الفتحة القصيرة جزءا منها؛ فالقضية صوتية بحتة لا صلة لها بالمعنى؛ يقول الفارسي: "وفتح الراء؛ لتكون حركته موافقة لما قبلها؛ وهو الألف، وعلى هذا قال سيبويه: لو سميت رجلا بـ "إسحار" فرخمته على قول من قال: "يا حار" لقلت: يا إسحارَّ" ففتحت من أجل الألف التي قبلها..."([2])

الاتجاه الثاني: يرى أن حركة الراء الأولى "الكسر" وهو فحوى كلام الأزهري؛ إذ يقول: "يعني: لا تضار والدة بولدها، أي: لا تترك إرضاع ولدها

---

[1]) السابق (٥٢/٥)

[2]) الحجة (١٥٥/٢) وينظر: الكشف (٢٩٦/١) والحجة لأبي زرعة (١٣٦)

ضرارا لأبيه؛ فتُضِرَّ بالولد؛ لأن الوالدة أشفق على ولدها من الأجنبية، ولبنها أهنأ له وأمرأ..."([1]) فكلامه يرمي إلى توجيه النهي للوالدة دون الوالد.

الاتجاه الثالث: يرى احتمالية اللفظ للوجهين، وهو ما صرح به الرازي وغيره؛ إذ يقول: "قوله: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ يحتمل وجهين كلاهما جائز في اللغة، وإنما احتمل الوجهين؛ نظرا لحالة الإدغام الواقع في ﴿تُضَآرَّ﴾ أحدهما: أن يكون أصله: لا تضارِر- بكسر الراء الأولى- وعلى هذا الوجه تكون المرأة هي الفاعلة للضرار. والثاني: أن يكون أصله: لا تضارَر – بفتح الراء الأولى – فتكون المرأة هي المفعولة بها الضرار. وعلى الوجه الأول يكون المعنى: لا تفعل الأم الضرار بالأب؛ بسبب إيصال الضرار إلى الولد؛ وذلك بأن تمتنع المرأة من إرضاعه مع أن الأب ما امتنع عليها في النفقة من الرزق والكسوة؛ فتلقي الولد عليه. وعلي الوجه الثاني معناه: لا تضارر، أي: لا يفعل الأب الضرار بالأم؛ فينزع الولد منها مع رغبتها في إمساكه وشدة محبتها له..."([2])

وما ذهب إليه الرازي أولى؛ لأن التوسع في دلالة اللفظ أولى من تخصيصه؛ ولا سيما أنه لا توجد قرينة سياقية على التخصيص، كما أن في التخصيص تحاملا على الوالدة دون مبرر؛ عند من يرون أن حركة الراء "الكسر" وتحامل على الوالد دون مبرر عند من يرون أن حركة الراء "الفتح" دون مبرر؛ فالأولى حمل اللفظ على الوجهين.

وما يدعم هذا الاتجاه مجيء اللفظة على صيغة "فاعل" التي من معانيها المشاركة؛ إذ يقول الرازي: "فإن قيل: لم قال"تضار" والفعل واحد؟ قلنا: لوجوه:

---

[1]) معاني القراءات (ص ٧٧)

[2]) مفاتيح الغيب (٤٥٨/٦) وينظر: التحرير والتنوير (٤١٢/٢)

أن معناه المبالغة؛ فإن إيذاء من يؤذيك أقوى من إيذاء من لا يؤذيك. والثاني: لا يضار الأم والأب بأن لا ترضع الأم أو يمنعها الأب وينزعه منها. والثالث: أن المقصود لكل واحد منهما بإضرار الولد إضرار الآخر؛ فكان ذلك في الحقيقة مضارة...."([1])

وحمل اللفظة على الوجهين دون مرجح يدخل تحت ما يطلق عليه البعض مصطلح "السياق الصفري" وهو: دلالة اللفظ على معنيين دون وجود ما يرجح معنى على آخر؛ فيكون العمنيان مرادين مقصودين.

هذا، وقد فضل الطبري قراءة النهي على قراءة النفي؛ معللا ذلك بقوله: "وأولى القراءتين في ذلك قراءة من قرأ بالنصب (الجزم) لأنه نهي من الله – تعالى ذكره – كل واحد من أبوي المولود عن مضارة صاحبه له، حرام عليهما ذلك بإجماع المسلمين؛ فلو كان ذلك خبرا، لكان حراما عليهما ضرارهما به كذلك."([2])

وما يفهم من عبارة الطبري: أن دلالة النهي موجهة لكل من الوالدين أن يكون الاختلاف بينهما ذريعة لاستغلال كل واحد منهما المولود لإيلام الآخر؛ مما يكون سببا في إضرار المولود، فالحرمة ثابتة من هذه الجهة خاصة. بينما دلالة النفي فيها عموم الحرمة في وقوع مضرة بالمولود أيا كان السبب، وهو ما أكده قوله بعد ذلك " وذلك أن الله تعالى ذكره تقدم إلى كل أحد من أبوي المولود بالنهي عن ضرار صاحبه بمولودهما – لا أنه نهى كل واحد منهما عن أن يضار المولود."([3])

---

[1]) مفاتيح الغيب (٤٥٩/٦)

[2]) جامع البيان (٤٨/٥)

[3]) السابق (٥٢/٥)

وأيا كان ما تعنيه عبارة الطبري؛ فوجه تفضيله لقراءة الجزم على النهي لا وجه له؛ لثبوت تواتر قراءة النفي؛ والأولى من ذلك حملها على معنى النهي؛ فتقارض الأساليب في الدلالة شائع في النظم الكريم وفي كلام العرب.

الموضع الثالث: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ٢٦ ﴾ (الكهف: ٢٦)

قرأ ابن عامر: "ولا تشرك" بالتاء وجزم الكاف، وقرأ الباقون بالياء ورفع الكاف.([1])

التوجيه:

هذا الموضع من المواضع التي جاء فيها كلام العلماء مباشرا؛ فقد ذهبوا إلى حمل قراءة الرفع على النفي؛ فالجملة خبرية لفظا ومعنى، وحملوا قراءة الجزم على النهي؛ فالجملة إنشائية لفظا ومعنى. وعليه فإن وظيفة "لا" جاءت على أصلها في كل قراءة.

كما أن بعض العلماء رأى أن قراءة الخطاب والنهي – المخاطب بها النبي – صلى الله عليه وسلم – مستندا إلى السياق الذي ورد فيه التركيب؛ إذ يقول الرازي: "وقرأ ابن عامر: "ولا تشرك" بالتاء والجزم على النهي والخطاب؛ عطفا

---

[1]) النشر (٢/٣١٠)

على قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ﴾ (الكهف/٢٣) أو على قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ (الكهف: ٢٤) والمعنى: ولا تسأل أحدا عما أخبرك الله به من عدة أصحاب الكهف، واقتصر على حكمه وبيانه، ولا تشرك أحدا في طلب معرفة تلك الواقعة...."([1]) في حين ذهب آخرون إلى أن المخاطب هو النبي – صلى الله عليه وسلم – والمراد غيره.([2]) وهو يجعل دلالة التركيب عامة غير مرتبطة بالسياق الذي وردت فيه وهو قصة أصحاب الكهف. والوجهان يتعاضدان لا يتناقضان.

وينبغي التنبيه إلى أن العلماء أوردوا في المراد من "الحكم" في التركيب قولان: الأول: أن يكون المراد به الغيب. والثاني: أن يكون المراد به القضاء.([3])

فالقول الأول ارتبطت فيه الدلالة بالقصة، والقول الثاني عام . ولا مانع من إرادة المعنيين.

الموضع الرابع: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾ (طه: ٧٧) قرأ حمزة وحده "لا تخف" بالجزم، والباقون بالرفع.([4])

---

[1]) مفاتيح الغيب (٤٥٤/٢١)

[2]) ينظر: معاني القراءات للأزهري (ص ٢٨١) الحجة للفارسي (٤٣٨/٣) والحجة لابن خالويه (٣٩٣/١)

[3]) ينظر: النكت والعيون (٣٠٠/٣)

[4]) النشر (٣٢١/٢)

التوجيه:

لا خلاف بين العلماء في مجيء "لا" على بابها في كل قراءة من القراءتين؛ إذ إن وظيفتها على قراءة الرفع "النفي" وعلى قراءة الجزم "النهي" بالإضافة إلى الوظيفة النحوية؛ المتمثلة في "الجزم" ويوضح ذلك قول الأزهري: "من قرأ "لا تخف دركا" فهو نهي من الله لموسى – عليه السلام – عن الخوف؛ كأنه قال: لا تخف أن يدركك فرعون وجنوده، ولا تخش الغرق. ومن قرأ "لا تخاف" فإن المعنى: لست تخاف دركا؛ لأن فرعون يغرق قبل خروجه من البحر."([1]) والجملة على قراءة النهي إنشائية لفظا ومعنى، وعلى قراءة النفي خبرية لفظا ومعنى.

وكما اختلفت وظيفة "لا" الدلالية تبعا لاختلاف القراءتين؛ مما انعكس أيضا على توصيف الجملة، اختلف كذلك نمط التركيب؛ فعلى قراءة النفي؛ يجوز في جملة النفي أن تحمل على أحد وجهين([2]):

الأول: أن تكون حالا من الفاعل "موسى عليه السلام" ويكون التقدير: واضرب لهم طريقا في البحر غير خائف ولا خاش؛ وعليه تكون جملتا النفي "لا تخاف" و "لا تخشى" جزءا من جملة الأمر.

الثاني: أن تكون جملة النفي مستأنفة؛ أي: مقطوعة عن جملة الأمر، ويكون التقدير: فاضرب لهم طريقا، ثم أخبر: أنت غير خائف ولا خاش؛ وعليه

---

[1]) معاني القراءات (٣١٤)

[2]) نص على الوجهين الفارسي (الحجة ٥٣٣/٣) وأبو زرعة (الحجة ص ٤٥٩ وما بعدها) والشيرازي (الموضح ٨٧٤/٢) ونص على الوجه الأول فقط مكي في (الكشف ١٠٢/٢)

تكون جملة النفي مستقلة؛ فيؤول التركيب إلى جملتين؛ الأولى أمرية "إنشائية" والثانية خبرية "منفية" .

أما على قراءة النهي؛ فلا خلاف في أن جملة النهي "لا تخف" وقعت في جواب الأمر"فاضرب" فقد نقل أبو زرعة عن المبرد قوله: "من قرأ "لا تخف" فهو على المجازاة التي هي جواب الأمر؛ كأنه قال: اضرب فإنك إن تضرب لا تخف..."([1]) وعليه فإن جملة النهي جواب لجملة الأمر.

وقد ترتب على قراءة النهي تأويلات لجملة ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ حيث قال ابن خالويه: "فإن قيل فعلام نسق ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ فالجواب في ذلك: أنه جعل ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ مستأنفا و "لا"" بمعنى "ليس" ...وفيه جواب آخر: أن يكون أراد النهي "لا تخف دركا ولا تخش" ثم زاد الألف لرؤوس الآي، وجعله مجزوما من أصل واجب؛ كما قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

..."([2])

وقد اعترض الفارسي على الوجه الثاني، ووجه اعتراضه نابع من الحمل على البيت الشعري؛ إذ إنه يرى أن هذا البيت ونحوه إنما ثبت فيها حرف العلة حال جزمه للضرورة الشعرية؛ فيستدرك على هذا الوجه بقوله: "... ولكنك تقدر أنك حذفت الألف المنقلبة عن اللام، ثم أشبعت الفتحة؛ لأنها فاصلة؛

---

[1]) الحجة (ص ٤٥٩)

[2]) الحجة (٤٦/٢ وما بعدها)

فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت في الفاصلة قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ (الأحزاب: ٦٧) ...."([1])

ووجهة نظر الفارسي تتفق مع وجهة نظر ابن خالويه فيما آلت إليه اللفظة، ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي لـ "تخشى" على الرأيين "تفعى" فالحركة الطويلة "الألف" مزيدة عند ابن خالويه؛ ومشبعة عن الفتحة القصيرة للشين عند الفارسي.

وربما هذا جعل الرازي يروي في جملة ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ ثلاثة أوجه؛ إذ قال: "أحدها: أن يستأنف؛ كأنه قيل: وأنت لا تخشى، أي: ومن شأنك أنك آمن لا تخشى. وثانيها: أن لا تكون الألف هي المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل، ولكن زائدة للإطلاق من أجل الفاصلة....وثالثها: أن يكون مثل قوله:

وتضحك من شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

....."([2])

وتختلف وظيفة كل من "الواو" و"لا" في جملة ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾على كلا التأويلين([3]) وأيضا يختلف نمط التركيب على كل تأويل؛ فعلى التأويل الأول "الواو" استئنافية و "لا" نافية؛ والجملة مستقلة وهي خبرية لفظا ومعنى، وعلى التأويل الثاني تكون "الواو" عاطفة و "لا" ناهية والجملة داخلة في جواب الأمر.

---

[1]) الحجة (٥٣٣/٣)

[2]) مفاتيح الغيب (٨٢/٢٢ وما بعدها) وينظر: الجامع لأحكام القرآنم (٢٢٨/١١) وأنوار التنزيل وأسرار التأويل (٦٢/١)

[3]) نظرا لأن تأويل الفارسي وابن خالويه يؤولان إلى تأويل واحد.

الموضع الخامس: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ ﴾ (طه: ١١٢) قرأ ابن كثير "يخف" بالجزم وقرأ الباقون بالرفع([1])

التوجيه:

ظاهر الأمر أن قراءة الجزم على النهي، وقراءة الرفع على النفي([2])ولكن ذهب بعض العلماء إلى حمل قراءة النهي على معنى الخبر؛ إذ يقول الفارسي: "والأمر في "لا يخف" حسن؛ لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أي شيئا من الصالحات، أي: من يعمل من الصالحات فليأمن؛ لأنه لم يفرط فيما وجب عليه، فكذلك "فلا يخف" واللفظ على النهي، والمراد: الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه."([3]) وعليه فإن "لا" على قراءة النهي لها وظيفتان: الأولى: نحوية متمثلة في جزمها للفعل المضارع، والثانية: دلالية متمثلة في دلالتها على النهي؛ إذ إن الجملة إنشائية لفظا خبرية معنى، وعلى قراءة الرفع لها وظيفة واحدة دلالية وهي النفي؛ فالقراءاتان تؤولان إلى معنى واحد.

والجملة على اختلاف القراءتين في موضع النصب على الحال، العامل فيها "يعمل" والجملة على القراءتين في موضع جواب الشرط بعد الفاء.([4])

---

[1]) النشر (٣٢٢/٢)

[2]) ينظر: معاني القراءات (ص ٣١٧) والحجة لا بن خالويه (٧٥/٢) والكشف لمكي (١٠٧/٢) وحجة القراءات لأبي زرعة (ص ٤٦٤)

[3]) الحجة (٥٤٣/٣) وينظر: الموضح للشيرازي (٨٥٣/٢)

[4]) الهامش السابق الصفحات نفسها.

المبحث الثالث

أثر القراءات في تنوع استعمالات "لا" بين النفي والزيادة

ثمة موضع وحيد جاءت فيه "لا" مختلف فيها من جهة غير الجهات التي وردت في المبحثين السابقين؛ فهي إما ذات وظيفة دلالية، وإما أنها لا وظيفة لها، وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الأنعام:١٠٩) فقد قرأ ابن كثير والبصريان وخلف بكسر الهمزة من (أَنَّهَآ) وقرأ الباقون بفتحها.([1])

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الاختلاف في كسر همزة "إنَّ" وفتحها لا علاقة له بـ "لا" ولكن ستتضح العلاقة من خلال تناولنا لنصوص العلماء في توجيه هذا الموضع.

بدءا ينبغي التنبيه على أنه لا خلاف بين علماء التوجيه في أن "لا" على قراءة كسر الهمزة دالة على النفي، إذ إن قراءة الكسر حُمِلَت بالإجماع على معنى الاستئناف، وهو ما يعني استقلالية الجملة عما قبلها؛ وعليه يكون التركيب "وما يشعركم" ثم يبتدىء "إنها إذا جاءت لا يؤمنون" ، كما أنه لا خلاف في أن الخطاب على هذه القراءة مُوَجَّه للمشركين، وجمهور العلماء على أن "ما" في ﴿وَمَايُشْعِرُكُمْ﴾ استفهامية على قراءة كسر الهمزة.

يقول الطبري: "اختلف أهل التأويل في المخاطَبِين بقوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فقال بعضهم: خوطب بقوله:

---

[1]) ينظر: النشر (٢/٢٦١)

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ المشركون المقسمون بالله ﴿لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ وانتهى الخبر عند قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم استؤنف الحكم عليهم بأنهم لا يؤمنون عند مجيئها استئنافا مبتدأ....وعلى هذا التأويل قراءة من قرأ ذلك بكسر ألف "إنها" على أن قوله: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) خبر مبتدأ منقطع عن الأول..."([1]) وهنا يبرز دور التركيب في تحديد وظيفة الأداة؛ إذ إن كسر "إنَّ" ترتب عليه تحديد وظيفة "ما" و "لا".

ومَكمَنُ الاختلاف في كنه "لا" إنما لاح في قراءة فتح همزة " أنَّ" على أن كلام العلماء في توجيه هذه القراءة لم يخرج عن اتجاه من اتجاهات أربعة، والشيء الوحيد الذي يمكن أن نقول بأنهم اتفقوا فيه – مع التجوز – هو أن الخطاب على هذه القراءة مُوَجَّه للمؤمنين، وأن "ما" على هذه القراءة نافية.

ويمكن عرض الاتجاهات الأربعة على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: أن "أنَّ" جاءت متقارضة مع "لعل" أي: على معناها، وتقدير ذلك: "لعلها إذا جاءت لا يؤمنون" ويؤيد هذا الاتجاه أمور منها:

١-قراءة أبي بن كعب "لعلها إذا جاءت لا يؤمنون" وقد ذكرها الطبري.([2])

٢- "ويدل على صحة ذلك وجودته في المعنى (مجيء "أن" بمعنى "لعل") أنه قد جاء في التنزيل "لعل" بعد العلم، وذلك في قولـه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ (عبس:٣) و﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۝١٧﴾

---

[1]) جامع البيان (١٢/٣٩،٤٠)

[2]) ينظر: جامع البيان (١٢/٤١)

(الشورى:١٧) فكما جاء "لعل" بعد العلم كذلك يكون "أنها إذا جاءت" بمنزلة: لعلها إذا جاءت..."([1])

٣- ورود ذلك الاستعمل في لهجات العرب؛ يقول الفراء: " وللعرب فى (لعلّ) لغة بأن يقولوا: ما أدرى أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون: ما أدرى لو أنك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أنّ) فى موضع "لعل" ...."([2])

وقد رجح هذا الاتجاه جمهرة من العلماء منهم الطبري؛ إذ يقول: "وأولى التأويلات في ذلك بتأويل الآية: قول من قال: ذلك خطاب من الله للمؤمنين به من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعني قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وأن قوله: "أنها" بمعنى "لعلها" . وإنما كان ذلك أولى تأويلاته بالصواب؛ لاستفاضة القراءة في قرأة الأمصار بالياء من قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ولو كان قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ خطابا للمشركين لكانت القراءة في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء، وذلك – وإن كان قرأه بعض قرأة المكيين كذلك– فقراءة خارجة عما عليه قرأة الأمصار، وكفى بخلاف جميعهم لها دليلا على ذهابها وشذوذها([3]) وإنما معنى الكلام:

---

[1]) الحجة للفارسي (٥٢٥/٢)

[2]) معاني القرآن (٣٥٠/١)

[3]) وهو قول من الطبري مردود عليه بتواتر القراءة ، والقراءة متى ثبت تواترها وصح سندها لا يجوز رده بأي حال من الأحوال.

وما يدريكم أيها المؤمنون لعل الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين لا يؤمنون، فيعاجلوا بالنقمة والعذاب عند ذلك ولا يُؤَخَّرُوا به.."([1])

وقد نقل ابن عطية عن أبي علي ما يضعف هذا الاتجاه؛ إذ يقول: "وضعف أبو علي هذا بأن التوقع الذي فيه لا يناسب الآية بعد التي حكمت بأنهم لا يؤمنون ...."([2])

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أن "لا" صلة (زائدة) وقد أيدوا وِجهَتهم بأمور منها:

١- ما جاء في مصحف ابن مسعود بإسقاط "إن" و "لا" (وما يشعركم إذا جاءتهم لا يؤمنون).([3])

٢- ورود "لا" زائدة في القرآن الكريم، ومن الشواهد التي أوردوها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف: ١٢) وقوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾ (الأنبياء: ٩٥) ...([4])

٣-أن ما يحمل على القول بزيادة "لا" الحفاظ على المعنى؛ إذ يقول ابن عطية: "ودعا إلى التزام هذا حفظ المعنى؛ لأنها لو لم تكن زائدة لعاد الكلام عذرا للكفار، وفسد المراد بالآية...."([5])

---

[1]) جامع البيان (٤٢/١٢) وقد رجح هذا الاتجاه: ابن خالويه (الحجة ١٦٧/١) والسمرقندي (بحر العلوم ٤٩٣/١)

[2]) المحرر الوجيز (٣٩٤/٢)

[3]) ينظر: المحرر الوجيز (٣٩٤/٢)

[4]) قضية الزيادة في القرآن الكريم من القضايا الخلافية.

[5]) المحرر الوجيز (٣٩٣/٢)

وقد قال بالرأيين (كون "أنَّ" بمعنى لعل، وزيادة "لا") جمع من العلماء دون ترجيح.([1]) والأول رأي الفراء، ورجحه الزجاج، ونقله سيبويه عن الخليل.([2])

وقد نقل أبو حيان عن الزجاج فساد القول بزيادة "لا" إذ يقول: "والذي ذكر أن "لا" لغو غالط؛ لأن ما كان لغوا لا يكون غير لغو، ومن قرأ بالكسر؛ فالإجماع على أن "لا" غير لغو؛ فليس يجوز أن يكون المعنى مرة إيجابا، ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد."([3])

وقد رد الفارسي هذه الحجة بما ورد في كلام العرب؛ إذ يقول: "ومثل "لا" هذه التي تكون في تأويل زائدة وفي آخر غير زائدة- قول الشاعر- من الطويل -:

أَبَى جُودُهُ لا البخلَ واستعجلت به نَعَم من فتى لا يمنع الجود قاتِلَه

يروى: أبى جوده لا البخلَ، ولا البخلِ؛ فمن نصب البخل جعلها زائدة، كأنه قال: أبى جوده البخلَ. ومن قال: لا البخلِ – أضاف "لا" إلى البخل ...."([4])

الاتجاه الثالث: ويرى أصحابه أن "أنَّ" على بابها، أي: أنها المشددة؛ يقول الفارسي: "والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أن يكون

---

[1]) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢١،٢٢) والكشاف للزمخشري (٢/٥٤،٥٥) وتفسير القرآن للسمعاني (٢/١٣٦) ومعالم التنزيل للبغوي (٢/١٧٨)

[2]) ينظر: الدر المصون (٣/١٥٥) للسمين الحلبي. تح/ علي معوض وآخرين، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

[3]) البحر المحيط (٤/٢٠٤) وينظر: الدر المصون (٣/١٥٥)

[4]) الحجة (٢/٥٢٥ وما بعدها) وينظر: الدر المصون (٣/١٥٥)

"أنها" في قوله" ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ "أن" المشددة التي تقع بعد الأفعال التي هي عبارات من ثبات الشيء وتقديره، نحو: علمت، وتبينت، وتيقنت، على أن تكون "لا" زائدة؛ فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون. والمعنى على هذا أنها لو جاءت لم يؤمنوا."([1]) وقد نقل ابن عطية أنه الرأي الراجح عند أبي علي.([2])

الاتجاه الرابع: ويرى أصحابه أن في آخر الآية حذفا مفاده الإبقاء على وظيفة النفي لـ وعدم تقارض"أنَّ" مع "لعل"، وقد حكاه ابن عطية عن بعض المفسرين؛ إذ يقول: "وحكى بعض المفسرين: أن في آخر الآية حذفا يستغنى به عن زيادة "لا" وعن تأويل "أنَّ" بمعنى "لعل" : "لعل" وتقديره عندهم: أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون..."([3]) إلا أنه نقل عن القاضي أبي محمد قوله: "وهذا قول ضعيف لا يعضده لفظ الآية ولا يقتضيه، وتحتمل الآية أن يكون المعنى يتضمن الإخبار أنهم يؤمنون، وقيل لهم: وما يشعركم بهذه الحقيقة، أي: لا سبيل إلى شعوركم بها – وهي حق في نفسها – وهم لا يؤمنون أن لو جاءت، و"ما" استفهام على هذا التأويل..."([4])

ويمكن من خلال عرض هذا االموضع استنباط النقاط الآتية:

١-التركيب الكريم اشتمل على أكثر من أداة، كان لتعدد القراءة في إحداها وهو "إنَّ" بين كسر همزتها وفتحها-أثر في التركيب، والمعنى، ووظيفة

---

[1]) السابق (٢/٥٢٥)

[2]) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٣٩٤)

[3]) المحرر الوجيز (٢/٣٩٤)

[4]) السابق (٢/٣٩٤)

بعض الأدوات الأخرى كـ (ما، ولا) وعليه فإن الأداة "إن" تُعَدُّ البؤرة المحورية في التركيب.

٢-نمط التركيب تغير بين قراءتي "كسر الهمزة، وفتحها من جهتين:

الأولى: الشكل: فهو على قراءة الكسر يؤول إلى جملتين: أولاهما: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ وثانيهما: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بكسر الهمزة. بينما على قراءة فتح الهمزة آلت الجملتين إلى جملة واحدة،

الثانية: المعنى: فالجملة الأولى على قراءة كسر الهمزة إنشائية (على اعتبار "ما" استفهامية) والثانية خبرية مؤكدة، بينما الجملة على قراءة فتح الهمزة مختلف فيها بين الخبرية (على اعتبار أن "ما" نافية) وهو رأي الجمهور، والإنشائية (على اعتبار أن "ما" استفهامية على بعض التأويلات) وهو ضعيف؛ يقول أبو حيان: "وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن "ما" في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ نافية، والفاعل بـ "يشعركم" ضمير يعود على الله، ويتكلف معنى الآية على جعلها نافية، سواء فتحت أم كسرت..."[١]

٣- المخاطبون تنوعوا على إثر تنوع القراءات في النص الكريم؛ فعلى قراءة كسر الهمزة: المخاطبون بـ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ المشركون، وعلى قراءة الفتح المخاطبون المؤمنون أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول أبو حيان: "وقد اتضح من ترتيب هذه القراءات الأربع([٢]) أنه لا يصلح أن

---

[١]) البحر المحيط (٢٠٤/٤)

[٢]) وهي: قراءة فتح همزة "إن" وكسرها، والياء والتاء في "يؤمنون"

يكون الخطاب للمؤمنين على الإطلاق ولا للكفار على الإطلاق، بل الخطاب يكون على ما يصح به المعنى للقراءة."([1])

٤-أن ثمة اتجاهين، اتجاه يبقي "لا" على أصلها في الدلالة على النفي، واتجاه يرى تجريدها من أي دلالة ويقول بزيادتها. كما أن كل اتجاه كما أن له ما يؤيده، وُوجِهَ بما يمكن أن يضعفه، بيد أن الاتجاه الرابع أضعفها على الإطلاق؛ لأنه لم يؤيد بشواهد كسائر الاتجاهات من جهة، وعدم استقامة المعنى عليه من جهة أخرى.

والترجيح بين هذه الاتجاهات يقتضي تقرير الآتي:

أ- أن كلتا القراءتين متواترتان، وتواترهما يستلزم اختلافهما اختلاف تنوع لا تضاد؛ كما أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال رد إحداهما أو القول بأفضلية إحداهما على الأخرى؛ لأن كلتيهما قرآن ولا يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض.

ب- اعتمادا على النقطة السابقة؛ فإن الأمر يستلزم وضع قراءتي كسر همزة "إن" وفتحها في الاعتبار حال التوجيه،

ت- أنه لا خلاف بين العلماء في دلالة "لا" على النفي في قراءة الكسر، وعليه فإن القول بزيادتها في قراءة الفتح قول منقوض من وجوه: الأول: أن قضية الزيادة في القرآن قضية اتسع فيها الخلاف بين العلماء؛ حتى إن القائلين بالزيادة تحرجوا من المصطلح واستبدلوه بمصطلح "الصلة" وهو استبدال شكلي. الثاني: كيف يقال بدلالة لفظة على معنى في قراءة وتجردها من كل معنى على قراءة أخرى؟! الثالث: أن الاحتجاج بما ورد في مصحف ابن مسعود بإسقاط "إن" و "لا" يخضع لقاعدة أن القراءة الشاذة إذا تعارضت مع المتواترة لا يجوز الاعتداد بها.

---

[1]) السابق (٤/٢٠٤)

بناء على ما سبق؛ فإن الدراسة ترجح القول بتقارض "أن" مع "لعل" في المعنى ودلالة "لا" على معنى النفي على القراءتين؛ لأسباب:

١-أن "أن" لم تُفَرَّغ من الدلالة، فهي وإن خرجت عن دلالتها الأصلية (التوكيد) إلى دلالة أخرى سياقية (الترجي) فهو أمر متبع وشائع في العربية نثرا وشعرا.

٢-أن ما ذهب إليه أبو علي من أن التوقع الذي فيه لا يناسب الآية بعد التي حكمت بأنهم لا يؤمنون – يمكن تبريره بأن ذلك إنما جاء تبعا لتنوع المخاطبين؛ فقراءة كسر همزة "إن" خاطبت المشركين بحقيقتهم في رد فعلهم على مجيء الآيات بنفي الإيمان عنهم، وقراءة فتح الهمزة جاءت تبعا لحال المؤمنين في عدم انقطاعهم عن الرجاء.

٣- قراءة أبي بن كعب بـ "لعل" ومن المعلوم أن من فوائد القراءات الشاذة: تفسير معنى القراءة المتواترة.

٤-أن الأخذ به يعكس ثراء في المعنى وإظهارا لإعجاز القراءات؛ الذي هو مقصد من مقاصد تنوعها.

من نتائج الدراسة

يمكن لهذه الدراسة أن تضع بعض النتائج التي توصلت إليها في النقاط الآتية:

أولا: أن "لا" باعتبارها أقدم أدوات النفي في العربية- لم تبرح هذا المعنى في كل مواضع الدراسة، وقد بدا هذا من خلال عناوين المباحث؛ إذ "النفي" كان عنصرا ثابتا في كل العناوين، والمتغير كان العنصر المقابل.

ثانيا: السياق له دور واضح في تحديد وظيفة "لا" الدلالية، وقد تجلت هذه الحقيقة من خلال كثير من المواضع التي شملتها الدراسة نذكر أبرزها على النحو الآتي:

١-أثبتت الدراسة صحة وجهة النظر القائلة بأن "لا" الداخلة على الأسماء؛ إذا جاء الاسم بعدها مفتوحا؛ كانت وظيفتها الدلالة على النفي العام "التبرئة" دلالة قطعية، وإذا جاء الاسم بعدها مرفوعا؛ فدلالتها على النفي الخاص ظنية "احتمالية" والسياق هو المرجح؛ إذ قد تحيل قرينة السياق إلى قطعية دلالتها على النفي العام أو الخاص؛ وهو ما ظهر في معالجتنا التفصيلية لموضعي المبحث الأول.

٢- احتكام أسلافنا للسياق الخارجي المتمثل في الاستناد إلى بعض الأخبار المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما في موضع ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ على قراءة النهي؛ فمن سلم بصحة الخبر المروي عن رسول الله حمل "لا" على النهي حقيقة، ومن رد الخبر حمل النهي على التعظيم.

٣-احتكام أسلافنا إلى السياق الداخلي؛ المتمثل في التركيب في حمل "لا" على معنى النفي "الخبر" في قراءة الجزم في موضع ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾ .

ثالثا: أن دلالة المفردات كان لها أثر في تحديد وظيفة "لا" في كثير من المواضع- أبرزها كان موضع ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ فالاختلاف في دلالات "الرفث، الفسوق، الجدال" كان له أثر في تحديد الوظيفة الدلالية لـ "لا"" .

رابعا: أن تعدد وظيفة "لا" له تأثير مباشر على نمط التركيب ودلالته؛ وقد ظهر ذلك بوضوح في كثير من المواضع أبرزها مواضع المبحث الثاني، إذ دلالة "لا" على النفي جعل الأسلوب خبريا، ودلالتها على النهي جعله إنشائيا، ولا شك أن تعدد الوظيفة انعكس على دلالة التركيب بِرُمَّتِهِ.

خامسا: تعدد وظيفة "لا" كان له تأثير في تعدد وظائف الأدوات الأخرى، وقد تجلى ذلك بوضوح في مواضع عدة، أبرزها موضع ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ إذ "الواو" على قراءة النهي استئنافية، أما على قراءة النفي؛ فوظيفتها متوقفة على المحل الإعرابي للجملة؛ فإن كانت حالا؛ فهي عاطفة، وإن كانت استئنافية كانت وظيفتها الاستئناف، كما يلاحظ أن هذا الاختلاف انعكس على التركيب؛ فمن جعلها استئنافية صارت الجملة مستقلة، ومن جعلها عاطفة صارت الجملة مركبة مع ما قبلها.

سادسا: أن كينونة الحركة قد يكون لها أثر في تعدد وظيفة "لا" الدلالية، وقد تجلى هذا في موضع ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ

لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ فعلي قراءة النهي "لا تخف" تعددت وظيفة "لا" في تركيب ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ فمن جعل حركة الفتحة الطويلة "ألف المد" حركة إعراب جعل "لا" نافية، ومن جعلها حركة إطلاق وزيادة جعلها "ناهية" .

سابعا: أن تنوع القراءة في أداة داخل التركيب قد ينعكس على تعدد وظائف أدوات مصاحبة له في التركيب، وقد بدا ذلك بوضوح في موضع ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فتعدد القراءة في "إنَّ" بين الفتح والكسر كان له تأثير على تعدد وظيفة "لا" فهي على قراءة كسر الهمزة دالة على النفي باتفاق، وعلى قراءة فتح الهمزة، مختلف في وظيفتها بين النفي والزيادة، وقد رجحت الدراسة دلالتها على النفي في القراءتين .

هذا والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سبيل الرشاد، وصلى الله وسلم وبارك على حبيب القلوب ونور العيون الشافع المشفع سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

راجي عفو ربه أفقر العباد إليه

حمدي صلاح الهدهد

فجر يوم الجمعة الموافق الثامن عشر من شهر ذي الحجة المبارك عام ألف وأربعمائة وستة وثلاثين من الهجرة المباركة – الثاني من أكتوبر عام ألفين وخمسة عشر بعد الميلاد

المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم

المصادر والمراجع

📖 أحكام القرآن: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر. تح/ محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤٠٥هـ.

📖 إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العمادي أبو السعود . ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

📖 إعراب القراءات السبع وعللها المشهور بالحجة: أحمد بن خالويه. . تح/ د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط. الأولى ١٩٩٢م.

📖 بحر العلوم : لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي. تح/ محمود مطرجي. دار الفكر – بيروت.

📖 البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي . تح/ عادل عبد الموجود وعادل معوض وآخرون . ط. دار الكتب العلمية – لبنان . الأولى ٢٠٠١م.

📖 التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء محب الدين العكبري. تح/ علي محمد البجاوي. إحياء الكتب العربية.

📖 التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور. طبعة/ دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس ١٩٩٧م.

📖 الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . تح/ هشام سمير البخاري. دار عالم الكتب بالرياض –السعودية. الأولى ٢٠٠٣م.

📖 تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير. تح/ سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع. الثانية ١٩٩٩م.

📖 جامع البيان في تأويل القرآن: للإمام محمد بن جرير الطبري. تح/ أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الأولى ٢٠٠٠م.

📖 الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الحسن الفارسي. تح/ عادل عبدالموجود، وعلي معوض. ط/ دار الكتب العلمية – لبنان. الأولى ٢٠٠٧م.

📖 حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تح/ سعيد الأفغاني . طبعة مؤسسة الرسالة . الثانية ١٩٧٩م.

📖 حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تح/ د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة . الأردن.

📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ت ٧٠٢هـ تح/ أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

📖 في التحليل اللغوي: د. خليل أحمد عمايرة. مكتبة المنار بالأردن. الأولى ١٩٨٧م.

📖 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تح/ عبد الرزاق المهدي. ط/ دار إحياء التراث العربي . بيروت.

📖 الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تح/ محيى الدين رمضان . مؤسسة الرسالة. الأولى ١٩٨٤م.

📖 لسان العرب، لجمال الدين بن منظور ت/ عبد الله على الكبير وآخرين، ط. دار المعارف سنة ١٩٧٩م.

📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي . تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد. طبعة/ دار الكتب العلمية –لبنان . الأولى ١٩٩٣م.

📖 معاني القراءات : لأبي منصور الأزهري. تح/ محمد عيد الشعباني. دار الصحابة للتراث–القاهرة ط.٢٠٠٧م.

📖 معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب. الثالثة ١٩٨٣م.

📖 معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي.ط.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببغداد.نشر ١٩٩٠م.

📖 المغني (٢٧٧/٣) لابن قدامة المقدسي. مكتبة القاهرة. ط. ١٩٦٨م.

📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري . تح/ د. عبد اللطيف محمد الخطيب . الطبعة الأولى ٢٠٠٠م الكويت سلسلة التراث العربي.

📖 مفاتيح الغيب: لأبي عبدالله فخر الدين الرازي. طبعة/ دار إحياء التراث العربي .

📖 مقاييس اللغة، لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق/ عبد السلام هارون، طبعة دار الجيل، بيروت، الأولى سنة ١٩٩١م.

📖 **الموضح في وجوه القراءات وعللها: للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم. تح/ د. عمر بن حمدان الكبيسي. طبعة/ الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة. الأولى ١٩٩٣م.**

📖 **النشر في القراءات العشر لمحمد بن الجزري ، تح/ علي محمد الضباع، ط. دار الكتب العلمية. بيروت**

📖 **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم البقاعي. تح/ عبد الرزاق غالب النهدي. ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٥م.**

📖 **النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي. تح/ السيد عبد المقصود عبد الرحيم. طبعة/ دار الكتب العلمية – لبنان.**

تَمَّ بحمد الله ومِنَّهِ وتوفيقه